

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 19 / 243

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 21 تموز ، 2019 July,

M E A K -Weekly Economic Report No. 243 /19

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry



تحية طيبة، أرسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 19 / 243،

الأحد 21 تموز ، 2019

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية .

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول.

مع أطيب تمنياتي

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملاحظة:

أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.



م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 243 / 19

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي:	4
1 - مديرة صندوق النقد: الشعوب دفعت تكاليف الأزمة المالية العالمية	4
2 - بين بطرسبرغ وشنغهاي مسار القوة العالمية يتركز شرقاً	5
3 - أجندة التوترات الاقتصادية تهيمن على اجتماع "العشرين"	9
4 - إعلان لـ"فيسبوك" يدفع "بتكوين" إلى قفزة صاروخية خلال ساعات	11
5 - لاغارد تقدم استقالته كمديرة لصندوق النقد الدولي.. والمجلس التنفيذي يقبلها	13
ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:	15
6 - Dr Piotr Koryś, historyk gospodarki z WNE UW: Odbicie po kryzysie	15
7 - Józef Pajestka	16
8 - Sukces zawdzięczamy sobie	19
9 - Ratification of a Contract Signed between the Port of Tartous and a Russian Company	22
ثالثاً - الاقتصادات العربية:	25
10 - الأردن: ارتفاع الفائدة يهدد الاستثمارات ويرهق المواطنين	25
11 - صندوق النقد: اقتصاد مصر قد ينمو بنسبة 5.5% العام الجاري	28
12 - البورصة الكويتية... صحو استثمارية بعد سبات سنين طويلة	30
13 - مشروع القطار المغربي خطوة لإعادة إحياء الاتحاد	33
14 - البحرين تتجه نحو تعزيز فرص الإستثمار الأجنبي على الرغم من تحديات الركود الإقتصادي	36
رابعاً - الاقتصاد السوري:	41
15 - متوالية التسهيلات بدأت في المصرف العقاري. مصافحة جديدة مع الزبائن	41
16 - «محروقات»: توزيع مازوت التدفئة خلال آب والمخازين جيدة ... عودة مصفاة بانياس للعمل خلال أيام قليلة	42
17 - أسرار الثروة وخفايا "مصادر رزق السوريين" .. مواجهة رقمية بين ذوي الدخل المحدود ورجال البنزنس	43
18 - زواج اقتصادي وطلاق سياسي؟! ..	47
19 - الحكومة تبدأ رحلة إنعاش متكاملة لمصانع "الأمن الغذائي السوري" .. ورئيس مجلس الوزراء يطرح ثنائية "الاقتصاد والمواطن" للتنفيذ السريع	48
خامساً - أخبار اقتصادية قصيرة:	50

Weekly Economic Report No. 243/19

Contents

I. WORLD ECONOMY: 3

- 1 Director of the IMF: peoples paid the costs of the global financial crisis 4
- 2 Between Petersburg and Shanghai the global power route is centered east 4
- .3 The Agenda of Economic Tensions Dominates the "Twentieth" Meeting 8
- 4 Announcement of "Facebook" pays "composition" to a rocket jump within 10 hours
- .5 Lagarde resigns as Director of the International Monetary Fund

II. World economy in English and Polish: 14

- 6 Dr Piotr Koryś, historyk gospodarki z WNE UW: Odbicie po kryzysie 14
- .7 Józef Pajestka 15
- 8 Sukces zawdzięczamy sobie 18
- .9 Ratification of a Contract Signed between the Port Tartous and a Russian Company 21

III. Arab economies: 24

- 10 Jordan: Higher interest threatens investments and exhausts citizens
- 11 IMF: Egypt 's economy may grow by 5.5% this year
- 12 Kuwait Stock Exchange ... Investment awakening after a long dormancy 29
- .13 The Maghreb Train Project is a step to revitalize the Union
- 14 Bahrain is moving towards enhancing foreign investment opportunities despite the challenges of the economic recession

IV: Syrian Economy: 40

- 15 The sequence of facilities started in the Real Estate Bank .. 40
- » - 16 Fuel»: the distribution of heating oil during August and the stores are good ... The return of Baniyas refinery to work within a few days
- 17 Secrets of wealth and hidden "sources of livelihood of the Syrians" .. Digital confrontation between low - income people and businessmen .. 42
- 18 Economic marriage and political divorce ?! 46
- 19 The government begins an integrated rehabilitation trip to the factories of "Syrian food security" .. The Prime Minister presents a bilateral "economy and citizen" for rapid implementation ... 47

V. Short economic news: 49

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 243 / 19

الأحد 21 تموز ، 2019 July, 21



أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - مديرة صندوق النقد: الشعوب دفعت تكاليف الأزمة المالية العالمية

نشر الأربعاء، 05 سبتمبر / ايلول 2018



دبي، الإمارات العربية المتحدة – (CNN) قالت كرستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، إن الأزمة المالية العالمية لاتزال من الأحداث الفارقة في تاريخنا المعاصر، كما أنها سنظل علامة فارقة للجيل الذي خاضها.

جاء هذا في مقال كتبه لاغارد على مدونة صندوق النقد اليوم الأربعاء، قصت فيه تداعيات الأزمة المالية العالمية والدروس المستفادة منها في ذكرى مرور عشر سنوات على إعلان رابع أكبر بنك أمريكي، ليمان برادرز، آنذاك إفلاسه إثر الخسارة التي حدثت في سوق الرهن العقاري، لاسيما بعد أن بلغت الحصة السوقية للقروض العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة 40% من مجموع سندات الدين المضمونة برهن عقاري بحلول عام 2006، بعد أن كان هذا النوع من القروض شبه معدوم في مطلع تسعينات القرن الماضي.

وتابعت لاغارد قائلة إن التكاليف الاقتصادية الثقيلة التي تحملها أفراد عاديون استشعروا الغضب من إنقاذ البنوك وإفلات مسؤوليها من العقاب، كانت من العوامل المؤثرة لظهور رد الفعل المناهض للعولمة، وبخاصة في الاقتصادات المتقدمة، وتآكل الثقة في الحكومات والمؤسسات.

وأضافت لاغارد أنه لا يبدو أن ظلال الأزمة ستغادرنا في وقت قريب، لكن مرور عشر سنوات على انهيار "ليمان برادرز" يعطينا فرصة لتقييم الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة على مدار العقد الماضي.

واتسعت تداعيات انهيار بنك "ليمان برادرز" حتى خلقت توجهاً جماعياً لسحب الودائع من النظام المالي، مما تسبب في أزمة نظامية، فكانت المحصلة وقوع 24 بلداً ضحية للأزمات المصرفية، ولم يعد النشاط الاقتصادي إلى سابق عهده في معظمها حتى الآن.

وتابعت أن الحكومات ليست بمنأى عن التأثير المالي، إذ ارتفع الدين العام في الاقتصادات المتقدمة بأكثر من 30% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يرجع في جانب منه إلى الضعف الاقتصادي، وفي جانب آخر إلى جهود تنشيط الاقتصاد، وفي جانب ثالث إلى إنقاذ البنوك الفاشلة.

وإذا نظرنا اليوم إلى الماضي، ستبدو نقاط الضغط واضحة، لكنها كانت أقل وضوحاً آنذاك. وقد فشل معظم الاقتصاديين في التنبؤ بالقدام، إنه درس قاسٍ في خطورة الانسياق للفكر الجماعي. وأوضحت لاغارد أن نقاط الضعف التي أدت إلى الأزمة كان في طليعتها أن تجاوزت سرعة الابتكار المالي وتيرة التنظيم والرقابة، ومن ثم دخلت المؤسسات المالية، وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، في نوبة من المخاطرة الهوجاء. وأدت العولمة إلى تسارع العدوى الاقتصادية، فقد كانت البنوك الأوروبية هي أكبر مشترٍ للسندات الأمريكية المضمونة برهون عقارية. وفي نفس الوقت، أدى استحداث اليورو إلى اتجاه تدفقات رأسمالية كبيرة إلى أطراف المنطقة مدفوعة بانخفاض تكاليف الاقتراض. وقامت البنوك في بلدان منطقة اليورو الرئيسية بتمويل هذه التدفقات، وهي قناة أخرى للعدوى المالي، بحسب لاغارد. وأبدت كريستين لاغارد إعجابها بالإجراءات التي تم اتخاذها فور وقوع الأزمة، رغم السياسات الخاطئة قبل وقوعها، وقالت إن صندوق النقد الدولي كان له دوراً هاماً، إذ حث البلدان الأعضاء على إجراء زيادة كبيرة في موارده المالية، مما مكنه من إقراض البلدان المتضررة من تداعيات الأزمة حوالي 500 مليار دولار.

<https://arabic.cnn.com/business/article/2018/09/05/usa-imf-global-financial-crisis-lehman-bank?hpt=related-article>

2 - بين بطرسبرغ وشنغهاي مسار القوة العالمية يتركز شرقاً

قحطان السيوفي 17-06-2019

انتهت قمة شنغهاي في 14 حزيران الجاري، بقرارات سياسية واقتصادية مهمة، وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أبرز الرؤساء المشاركين، وقبلها كان الحدث الأبرز في منتدى بطرسبرغ الاقتصادي العالمي، أيضاً خلال الشهر الجاري، هو الحضور القوي والفاعل للرئيس الصيني شي جين بينغ ضيف شرف على المنتدى إلى جانب الرئيس بوتين وأمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش. وسبق للرئيس الصيني أن استضاف، قبل شهرين، القمة الاقتصادية «حزام واحد طريق واحد» لأكبر مشروع استثماري في تاريخ البشرية يشمل 68 دولة وقد انطلقت فعاليات منتدى بطرسبرغ الاقتصادي الدولي الدورة 23 تحت عنوان «تطوير أجندة التنمية المستدامة» شارك في المنتدى، مديرو كبريات الشركات

الروسية والأجنبية، إضافة إلى سياسيين ورؤساء حكومات ووزراء وممثلين عن 140 دولة، ويعتبر المنتدى منصة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الروسي. لم يحضر سفير الولايات المتحدة لدى روسيا المنتدى هذه السنة، لكن حضر وفد أميركي، كان ثاني أكبر الوفود بعد الوفد الصيني، هذا وتنظم فعاليات منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي منذ عام 1997، ويطلق على منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي اسم منتدى دافوس الروسي، نظراً لحجمه ومستوى المشاركين فيه هذا العام تجاوزت أهمية منتدى بطرسبرغ منتدى دافوس الغربي من حيث المشاركة والفعالية وخاصة أن المشاركة في هذا الأخير كانت باهتة وضعيفة هذا العام.

شارك بوتين في المنتدى شخصياً مع قادة أجنبية ورجال الأعمال، لإظهار أنه لا يمكن عزل روسيا وأنها تبقى منفتحة على المستثمرين الدوليين، وكان الرئيس الروسي في خطابه تصالحياً بشأن ملفات دولية عدة خصوصاً مع الأوروبيين، إلا أنه بقي في المقابل حازماً في انتقاداته للولايات المتحدة، بشأن نزع الأسلحة محذراً من أن روسيا مستعدة للتخلي عن اتفاقية الحد من الأسلحة النووية المعروفة باسم «ستارت» التي تنتهي مدتها في العام 2021 وقد أكد بوتين موقف بلاده في إطار النقاط الرئيسية التالية: الهدف تنويع الاقتصاد والاعتماد قبل كل شيء على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ولاسيما أن روسيا بحاجة ماسة للاستثمارات من أجل تحقيق الأهداف الطموحة التي حددها بوتين في مستهل ولايته الرابعة السنة الماضية، وهذه الأهداف التي أطلق عليها اسم المشاريع الوطنية تشمل مشاريع طبية والبنى التحتية وكلفتها 388 مليار دولار. لم تعد التجارة العالمية هي المحرك المطلق للاقتصاد العالمي، والمحرك الجديد الذي من المفترض أن تلعب التقنيات الحديثة دوره. لقد دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة الحروب التجارية ومستوى متزايد من الحمائية المباشرة أو المخفية فغدا النموذج الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية في أزمة، والمشاكل هنا تتراكم وتتضاعف على مدى العقود الماضية.

من الضروري زيادة كفاءة منظمة التجارة العالمية، وملؤها بمعانٍ جديدة، وأن تتكيف منظمة التجارة العالمية مع الواقع الحديث للتجارة العالمية. بالمقابل أعلن مستشار الرئيس الروسي «أنطون كوبياكوف» ما توصل إليه منتدى بطرسبورغ بالأرقام، 650 اتفاقاً بقيمة بلغت قيمتها 3 تريليونات و100 مليار روبل أي ما يعادل نحو 46 مليار دولار، قد أبرمت خلال منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي. وقال كوبياكوف خلال المؤتمر الصحفي الختامي للمنتدى: «لقد حططنا الرقم القياسي من حيث حجم الاتفاقات الموقع عليها خلال المنتدى، فقد جمع منتدى هذا العام أكثر من 19 ألف مشارك وضيف من 145 دولة، وأن 1300 شركة أجنبية وأكثر من 2500 شركة روسية شاركت في فعالياته. شدد خطاب الرئيس الصيني في المنتدى على مجموعة من المبادئ والتوجهات لنظام اقتصادي سياسي دولي مستقبلي لتنمية مستدامة وخلق عالم مزدهر وجميل من خلال قواعد أهمها:

– إن التنمية المستدامة هي «المفتاح الذهبي» لحل المشكلات العالمية الحالية، لصالح العالم بأسره.

– الصين على استعداد لمواصلة العمل مع جميع الأطراف لدعم مفهوم التنمية المستدامة، والدعوة إلى التعددية، لأن التنمية المستدامة تلبي تطلعات الأغلبية العظمى من البلدان في العالم، ولا يمكن لأحد أن يوقف شوق الناس لحياة أفضل.

– الصين تدعم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وتقرح تنسيق المهام الرئيسية الثلاث، وهي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وهكذا وضعت الصين رؤية جديدة للتنمية العالمية.

– الصين بصفتها أكبر دولة نامية في العالم، أوفت دائماً بثبات بالتزامها بالتنمية المستدامة وتعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون الدولي.

– أكد الرئيس الصيني أنه تم عقد الدورة الثانية لقمة التعاون الدولي للحوار والطريق في بكين بنجاح، حيث اتفقت جميع الأطراف على الالتزام بمبدأ المشاركة، والبناء، والالتزام بمفهوم الانفتاح، والاستمرار في بناء شراكة عالمية للترابط.

-الصين على استعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لترجمة الوعد الرسمي إلى إجراءات ملموسة والعمل معا لفتح مسار جديد للتنمية المستدامة، وإن الصين ستواصل توسيع انفتاحها على العالم، وخلق بيئة سوق عادلة وتنافسية.

-ستعزز الصين صندوق مساعدة التعاون بين بلدان الجنوب وصندوق السلام والتنمية بين الصين والأمم المتحدة للقيام بدورها الواجب وخلق المزيد من الفرص للبلدان النامية.

-ترغب الصين في مشاركة أحدث نتائج البحث العلمي مع الدول، بما في ذلك تقنية G5 ، في تنمية القدرة التنافسية الجوهرية الجديدة.

-الصين ترغب في تعزيز التعاون مع الدول الأخرى بشأن الحد من الفقر وقضايا الضمان الاجتماعي، وتحقيق شعور أكبر بالأمن لشعوب جميع البلدان. بالمقابل خطاب الرئيس الروسي الذي ألقاه في الجلسة العامة لمنتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي، قال فيه إن بلاده تمكنت من تجاوز أزمة اقتصادية عميقة، وإن بلاده تمكنت من ضمان استقرار سعر صرف العملة من دون اللجوء إلى تقييد حركة رؤوس الأموال في البلاد، وضمان استقرار الوضع وإخماد الاهتزازات السلبية، وفيما يتعلق بمسألة العقوبات أكد بوتين أن العقوبات التي فرضت على روسيا ستواجهها بمزيد من الانفتاح والحرية الاقتصادية وليس بالانكماش.

ناشد بوتين الحفاظ على النظام الدولي القائم على قواعد محددة، وتوحيد الصفوف في مواجهة «الأناية الاقتصادية» والتوجهات الانفرادية، في إشارة للرئيس الأميركي دونالد ترامب.

لقد أكد الرئيسان الروسي والصيني من منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي وكذلك في قمة شنغهاي أن مسار القوة الاقتصادية العالمية بدأ يتركز شرقاً، مع تراجع الهيمنة الأميركية على العالم بعد أن أصبح التنافس مع الصين والمواجهة مع روسيا مبدأ تنظيمياً للسياسات الاقتصادية والخارجية والأمنية لإدارة ترامب.

قحطان السيوفي 17-06-2019

3 - أجندة التوترات الاقتصادية تهيمن على اجتماع "العشرين"

أجندة التوترات الاقتصادية تهيمن على اجتماع "العشرين"

الأنظار تتجه إلى اللقاء الأميركي- الصيني لبحث تداعيات الرسوم الجمركية

السبت 29 يونيو 2019 9:55

حازت التوترات التجارية والجيوسياسية وتأثيرها على نمو الاقتصاد العالمي على الجانب الأكبر من فعاليات قمة دول مجموعة العشرين، التي انطلقت صباح الجمعة في مدينة أوساكا اليابانية، وتستمر أعمالها حتى يوم غد السبت، بمشاركة قادة أكبر 20 اقتصادا حول العالم.

وتهيمن على القمة مناقشات مثيرة للجدل تتعلق بالحرب التجارية والاقتصادية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، والتغيرات المناخية، إلى جانب الملف الإيراني وكوريا الشمالية، والوضع في هونغ كونغ الذي وعدت الصين بعدم مناقشته.

وخلال افتتاحه الجلسة الأولى للاجتماع، والتي ركزت على الاقتصاد الرقمي، حذر رئيس الوزراء الياباني، شينزو آبي، من تأثيرات أكبر على الاقتصاديات العالمية، بسبب التوترات التجارية والجيوسياسية القائمة.

وقال آبي، الذي يترأس أعمال قمة مجموعة العشرين الرابعة عشرة وتعتبر الأولى التي تستضيفها اليابان "لقد تكثفت التوترات التجارية والجيوسياسية حول العالم".

ودعا رئيس الوزراء الياباني، قادة العشرين إلى توجيه رسالة قوية لدعم التجارة الحرة والنزاهة وغير المقيدة واتخاذ إجراءات وتدابير ضرورية لتحفيز الاقتصاد العالمي.

وقال آبي إن "اليابان كحامل لواء التجارة الحرة ستعزز على نحو كبير التحسن في منظومة تجارية متعددة الأطراف والمفاوضات بشأن اتفاقات للتعاون الاقتصادي"، مبينا أن بلاده تريد أيضا أن تضيف قمة العشرين زخما إلى إصلاحات منظمة التجارة العالمية.

وتطرق آبي، خلال كلمته، إلى أهمية الرقمنة والتي حولت جوانب مختلفة في المجتمع والاقتصاد بشكل سريع، مؤكداً أن القمة ستركز على أهداف التنمية المستدامة، وستشجع على تحقيق مجتمع حرّ ومستدام.

وفيما تطرق الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، إلى أهمية الاقتصاد الرقمي، قائلاً إن "التدفق الحرّ للبيانات هو الأساس لنجاح الاقتصاد الرقمي"، وأضاف "نسعى إلى مستقبل أفضل تستفيد فيه جميع شعوب العالم من الاقتصاد الرقمي".

وفي كلمة له أمام القمة، شدّد الرئيس الصيني، شي جين بينغ، على أن هدف القمة الوصول إلى مقاربة تدفع بالبشرية إلى الأمام.

وخلال مؤتمر صحافي عقد في مقر اجتماعات مجموعة العشرين، الجمعة، حذر أيضاً رئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، من الأضرار التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي بسبب التوترات التجارية، لافتاً إلى وضوح تأثيرات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة وبكين على الاقتصادات العالمية.

ووصف جان كلود يونكر العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين بأنها "صعبة"، وتسهم في تباطؤ الاقتصاد العالمي، مؤكداً أن الاتحاد الأوروبي يعمل عن كثب مع الولايات المتحدة والصين واليابان بشأن إصلاح منظمة التجارة العالمية.

الصين: "الحمائية" و"أساليب المضايقة" تهدد الاقتصاد العالمي

ومن جانبه، قال المسؤول في وزارة الخارجية الصينية، داي بينغ، للصحفيين إن جميع القادة أشاروا في هذا الاجتماع إلى أن النهج الأحادي والحمائية وأساليب المضايقة في تزايد، ما يشكل خطراً كبيراً على العولمة الاقتصادية والنظام الدولي، وتحديات كبرى للبيئة الخارجية للدول النامية.

وعلى هامش القمة ستجرى لقاءات ثنائية مهمة قد تشكل تمهيدا لاتفاقات وتفاهات ثنائية لاحقة، مثلاً في اللقاء بين ترمب ونظيره الصيني شي جين بينغ، أو بين ترمب ونظيره الروسي بوتين، أو مع المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل.

وسيحظى لقاء ترمب مع نظيره الصيني، السبت، بأهمية كبيرة فيما يخص إنهاء أو استمرار ما يسمى الرسوم الجمركية بين البلدين، والتي تؤثر سلبا على عموم الاقتصاد العالمي. ويأتي ذلك وسط تزايد التهديد الأميركي بفرض مزيد من الرسوم على واردات صينية، ومخاوف انعكاسها على النمو العالمي.

أجندة القمة

اليابان وضعت أجندة طموحة لرئاسة مجموعة العشرين، تشمل الموضوعات الرئيسية إزالة العوائق الهيكلية أمام النمو، وإصلاح النظام التجاري العالمي، وتكييف الاقتصاد العالمي مع ثورة البيانات، ومكافحة تغير المناخ والتلوث البلاستيكي، وتعديل سياسة التوظيف لتعكس المجتمعات المسنة، وتمكين المرأة في القوى العاملة، ودفع التنمية المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة تغطية صحية شاملة. ويعكس هذا البرنامج المترامي الأطراف مركزية مجموعة العشرين المتصورة

كمجموعة توجيه عالمية، وكذلك الإغراء المستمر للدول المضيفة المتعاقبة لإضافة مبادرات توقيع إلى أولويات مجموعة العشرين السابقة.

وتبرز أهمية المجموعة في أنها تجمع أقوى اقتصادات العالم التي تؤدي دوراً رئيساً في الاقتصاد العالمي، حيث أنها تشكل 66% من سكان العالم، ويملك المشاركون فيها نحو 85% من إجمالي الإنتاج العالمي. وتصل حصة دولها إلى 75% من إجمالي التجارة العالمية. كما تسيطر دولها على نحو 80% من حجم الاستثمار العالمي. وعقدت مجموعة العشرين أول اجتماعاتها للمرة الأولى في نوفمبر (تشرين الثاني) 2008 في خضم الأزمة المالية العالمية آنذاك.

<https://www.independentarabia.com/node/36796/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86>

4 - إعلان لـ "فيسبوك" يدفع "بتكوين" إلى قفزة صاروخية خلال ساعات

ارتفعت إلى 13 ألف دولار... والقيمة السوقية المجمعة تقترب من 380 ملياراً



خالد المنشاوي صحافي مختص في الشؤون الاقتصادية الخميس 27 يونيو 2019



قفزت القيمة السوقية المجمعة للعملة الرقمية خلال الساعات الماضية بنسبة 12.5% (رويترز) مجدداً أعادت العملة الرقمية إلى الأذهان الارتفاعات الصاروخية التي حققتها خلال العام 2017، لتسجل خلال الساعات الماضية مكاسب مليارية ضخمة لتقترب قيمتها السوقية الإجمالية من مستوى 380 مليار دولار.

لكن ربما جاءت هذه المكاسب بدافع إعلان شركة "فيسبوك" عن عملتها الرقمية "ليبرا"، التي من المقرر أن تطلقها منتصف العام المقبل.

وخلال مكاسبها القياسية الأخيرة، تجاهلت العملة الرقمية التحذيرات المستمرة من قبل الحكومات والبنوك المركزية من التعامل في هذه السوق، التي تواجه كثيراً من الاتهامات.

42.3 مليار دولار مكاسب إجمالية

ووفقاً لموقع "كوين ماركت كاسب"، قفزت القيمة السوقية المجمعة للعملة الرقمية خلال الساعات الماضية بنسبة 12.5%، رابحة نحو 42.3 مليار دولار، بعدما ارتفعت قيمتها السوقية

الإجمالية من 337 مليار دولار في تعاملات أمس الثلاثاء إلى نحو 379.3 مليار دولار في تعاملات متأخرة من جلسة اليوم الأربعاء.

واستحوذت 6 عملات رقمية على مكاسب تقدر بنحو 40.6 مليار دولار بنسبة تتجاوز 96% من إجمالي المكاسب المجمعة، التي حصدها العملات الرقمية خلال الساعات الماضية.

"بتكوين" تحصد 35.6 مليار دولار في ساعات

في الصدارة وبمكاسب صاروخية جاءت عملة "بتكوين"، وهي الأقوى والأشهر في سوق العملات الرقمية، بعدما قفزت خلال الساعات الماضية بنسبة 17.35% بعدما ربحت نحو 1993 دولاراً مرتفعة من 11365 دولاراً في تعاملات أمس لتسجل في الوقت الحالي نحو 13358 دولاراً، مسجلة بذلك أعلى مستوى في أكثر من 18 شهراً.

وعلى مستوى قيمتها السوقية الإجمالية، قفزت بنسبة 17.6% رابحة نحو 35.6 مليار دولار، بعدما ارتفعت من 201.9 مليار دولار في تعاملات أمس، لتسجل في الوقت الحالي 237.5 مليار دولار.

ووفقاً لهذه الأرقام فإن "بتكوين" حصدت نحو 84% من إجمالي المكاسب التي حققتها العملات الرقمية خلال الساعات الماضية.

"إيثريوم" تصعد 11% وتربح 3.8 مليار دولار

في المركز الثاني، جاءت عملة "إيثريوم"، التي قفزت بنسبة 11.14%، بعدما ارتفع سعرها إلى نحو 349 دولاراً في الوقت الحالي، مقابل نحو 314 دولاراً في تعاملات أمس، رابحة نحو 35 دولاراً. وارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لعملة "إيثريوم" بنسبة 11.37%، رابحة نحو 3.8 مليار دولار، بعدما قفزت من 33.4 مليار دولار في تعاملات أمس لتسجل في الوقت الحالي نحو 37.2 مليار دولار. فيما حققت عملة "إكس ريبيل" مكاسب طفيفة تبلغ نسبتها نحو 3.4%، بعدما ارتفعت قيمتها من 0.468 دولار في تعاملات أمس لتسجل في الوقت الحالي مستوى 0.484 دولار، رابحة نحو 0.016 دولار.

وارتفعت قيمتها السوقية الإجمالية بنسبة 3.5%، رابحة نحو 0.7 مليار دولار بعدما ارتفعت من 19.9 مليار دولار في تعاملات أمس إلى نحو 20.6 مليار دولار في الوقت الحالي.

"بتكوين كاش"... مكاسب جيدة

وصعدت عملة "بتكوين كاش" بنسبة 5% مرتفعة من 479 دولاراً في تعاملات أمس إلى نحو 503 دولارات في الوقت الحالي، رابحة نحو 25 دولاراً.

وارتفعت قيمتها السوقية الإجمالية بنسبة 4.7%، رابحة نحو 0.4 مليار دولار بعدما صعدت من 8.5 مليار دولار في تعاملات أمس لتسجل في الوقت الحالي 8.9 مليارات دولار.
واستقرت عملة "اليتكوين" عند 136 دولاراً، بقيمة سوقية إجمالية تبلغ نحو 8.4 مليار دولار.
وصعدت عملة "إي أو إس" بنسبة 0.68%، بعدما ارتفع سعرها إلى نحو 7.31 دولار في الوقت الحالي، مقابل نحو 7.26 دولار في تعاملات أمس، رابحة نحو 0.05 دولار.
وارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لعملة "إي أو إس" بنسبة 1.5%، رابحة نحو 0.1 مليار دولار بعدما ارتفعت من مستوى 6.6 مليار دولار في تعاملات أمس لتسجل في الوقت الحالي نحو 6.7 مليار دولار.

<https://www.independentarabia.com/node/36291/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%80%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%83-%D9%8A%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A8%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%82%D9%81%D8%B2%D8%A9-%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA>

5 - لاغارد تقدم استقالته كمديرة لصندوق النقد الدولي.. والمجلس التنفيذي يقبلها



الثلاثاء، 16 يوليو / تموز 2019 أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية – (CNN)

قدمت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، استقالته بشكل رسمي، الثلاثاء، لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر/أيلول المقبل.
ويأتي قرار لاغارد بعد أن تم ترشيحها لمنصب رئيس البنك المركزي الأوروبي، لتخلف ماريو دراغي، الذي تنتهي عهده التي استمرت 8 سنوات في أكتوبر/تشرين أول المقبل.
وقالت مديرة صندوق النقد الدولي في بيان أصدرته الثلاثاء: "التنازل عن مسؤولياتي كمدير (لصندوق) والتي أعلنت عنها سابقاً ستبقى فعالة حتى ذلك الوقت، بوضوح أكبر، الأمر يتعلق بعملية ترشيحي لمنصب رئيس البنك المركزي الأوروبي والوقت الذي سيستهلكه (المنصب)، وقد اتخذت هذا القرار لمصلحة الصندوق من أجل تسريع عملية اختيار خليفتي في المنصب."
وأضافت لاغارد في بيانها قائلة: "سيتمخض المجلس التنفيذي الخطوات الضرورية للمضي قدماً بعملية اختيار مدير جديد، بينما سيبقى ديفيد لبيتون مدير الصندوق بالإنابة."

من جانبه، أصدر المجلس التنفيذي للصندوق بيانا قبل فيه استقالة لاغارد، وجاء فيه: "نود أن نعبر عن امتناننا الشديد لكل ما قدمته المديرية لاغارد لهذه المؤسسة، فإرث إنجازاتها سيبقى محفورا للأبد في هذا الصندوق."

وأضاف الصندوق في بيانه قائلا إنه نجح في مساعدة أعضائه على تجاوز جملة من التحديات المعقدة وغير المسبوقة من ضمنها تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها، خلال فترة لاغارد .

<https://arabic.cnn.com/business/article/2019/07/16/lagard-resigns-director-imf>



6 - Dr Piotr Koryś, historyk gospodarki z WNE UW: Odbicie po kryzysie

Grzegorz Siemionczyk 04.06.2019

Droga chińska nie byłaby lepsza – ocenia dr Piotr Koryś, historyk gospodarki z WNE UW.

Transformacja polskiej gospodarki rozpoczęła się jeszcze przed pierwszymi częściowo wolnymi wyborami, które można traktować jako koniec PRL-u. Czy bez zapoczątkowanych w 1989 r. przemian politycznych Polska mogłaby odnieść gospodarczy sukces?

PONIŻEJ DALSZA CZĘŚĆ ARTYKULU

Trudno powiedzieć. Do demokratyzacji Polski prawdopodobnie tak czy inaczej by doszło, bo ona była przejawem rozpadu sowieckiego imperium, który zmieniał sytuację we wszystkich krajach regionu. Te zmiany mogły jednak mieć inny, mniej korzystny przebieg. Alternatywnie, gdyby kryzys w Rosji był mniejszy, Polska mogła pójść drogą Chin. Można sobie wyobrazić scenariusz, w którym komunistyczny reżim utrzymałby się przy życiu, ale stałby się mniej ideologiczny i otworzyłby nieco gospodarkę na kraje Zachodu. Wtedy prawdopodobnie stalibyśmy się zapleczem produkcyjnym z zasobami taniej pracy dla zachodniej Europy. Polska wyglądałaby dziś tak, jak Białoruś, może nawet nieco lepiej.

Polska w ostatnich 30 latach rozwijała się nieco szybciej, niż inne kraje regionu, ani razu nie doświadczyliśmy też recesji. Czemu to zawdzięczamy?

Jeśli cofniemy się nieco dalej w przeszłość, do lat 70. XX w., to ścieżki rozwoju wszystkich krajów Europy Środkowo-Wschodniej okazują się podobne i wszystkie mają podobny model wzrostu, opierający się na silnych powiązaniach z Niemcami. Jednak w Polsce kryzys gospodarki komunistycznej od 1975 do 1990 r. był głębszy, niż w innych krajach regionu, więc potem silniejsze było odbicie. Do sukcesów transformacji w Polsce zaliczyłbym jednak m.in. to, że ekipie Leszka Balcerowicza udało się porozumieć z USA, dzięki czemu można było szybko zrealizować program reform oparty na konsensusie waszyngtońskim ze wsparciem amerykańskich ekspertów. Po drugie, uniknęliśmy oligarchizacji gospodarki. W Polsce nie ma majątków tak dużych w stosunku do

rozmiarów gospodarki jak np. na Ukrainie czy w Czechach, których posiadacze z czasem mogą wpływać na procesy polityczne.

Dlaczego tak się stało?

W Polsce nie przeprowadzono na dużą skalę kuponowej prywatyzacji, której zwolennicy mieli szlachetne intencje, ale która - jak okazało się po pewnym czasie - w innych krajach zamiast budować społeczeństwo obywatelskie sprzyjała oligarchizacji poprzez wykupywanie rozdrobnionego majątku od obywateli. Inną sprawą jest, że odejście od komunizmu było szybkie. Pod koniec lat 80. XX w. było w Polsce trochę okazji do przejmowania państwowego majątku przez komunistyczne elity, ale ten okres był krótki.

A co mogliśmy w tych trzydziestu latach zrobić lepiej?

Na początku lat 90. Polska weszła w głęboki kryzys demograficzny, który każe się zastanawiać, czy nasz obecny model rozwoju jest możliwy do utrzymania. Nie wiem, czy temu kryzysowi dało się łatwo zapobiec, ale faktem jest, że w okres transformacji wchodziliśmy jeszcze z dietnością na poziomie zapewniającym zastępowalność pokoleń, a dziś jest ona o 1/3 niższa.

© Licencja na publikację © © Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: Rzeczpospolita
<https://www.rp.pl/Wywiady-i-opinie/306039902-dr-Piotr-Korys-historyk-gospodarki-z-WNE-UW-Odbicie-po-kryzysie.html>

7 - Józef Pajestka

Warszawa19941924

Z Wikipedii, wolnej encyklopedii

Data urodzenia 1924

Data śmierci 1994

Zawód, zajęcie ekonomista

Narodowość Polska



Grób Józefa Pajestki

Józef Pajestka (ur. 9 marca 1924 w Milówce, zm. 7 marca 1994 w Warszawie[1]) – prof. zw. dr hab., polski ekonomista, profesor Uniwersytetu Warszawskiego.

Życiorys

Absolwent I LO im. M. Kopernika w Bielsku-Białej. W 1949 roku ukończył studia na Uniwersytecie Warszawskim. W latach 1945–1948 był członkiem ZWM, od 1953 roku należał do PZPR[2].

Członek PAN. Od 1965 członek Komisji Planowania Rozwoju ONZ. W latach 1983–1986 przewodniczący tej komisji. Zastępca przewodniczącego Komisji Planowania przy Radzie Ministrów. W latach 1968–1981 członek Komitetu Centralnego PZPR. Był wieloletnim członkiem Rady Redakcyjnej organu teoretycznego i politycznego KC PZPR Nowe Drogi. Prowadził badania nad wzrostem gospodarczym w Polsce.

Tytuły niektórych prac naukowych

Co o tym myślą inni?: globaliści o transformacji systemowej, Katowice: "amp", 1993

Czynniki i współzależności rozwoju społeczno-gospodarczego kraju, Warszawa: "Książka i Wiedza", 1975

Czynniki i współzależności rozwoju społeczno-gospodarczego. 1, Determinanty postępu, Warszawa: Państwowe Wydawnictwa Ekonomiczne, 1981.

Determinanty postępu: czynniki i współzależności rozwoju społeczno-gospodarczego, Warszawa: Państw. Wydaw. Ekonomiczne, 1975

Długofalowe studia i programowanie przestrzenne w skali kontynentalnej i subkontynentalnej: (ze szczególnym uwzględnieniem Afryki)

Economic theorizing and new challenges in human evolutionary process, Warszawa: INE. PAN, 1990

Global change and Polish problems, Warszawa: "Oficyna Naukowa", 1993

Kształtowanie procesu rozwoju: racjonalność i manowce polityki, Warszawa: Państw. Wydaw. Ekonomiczne, 1983

Kształtowanie procesu rozwoju = Formirovanie processa razvitija: racional'nost' i bluždanija politiki = Shaping the development process : rationality and vaulty ways of policy: racjonalność i manowce polityki, Warszawa : PAN INE, 1983

Ludność i gospodarka świata, współautor, Warszawa: "Wiedza Powszechna", 1978.

O orientację na przyszłość w reformach polskich: megatrendy cywilizacyjne a proces transformacji systemowej, Warszawa : "Elipsa", 1994.

Po trzech latach - reforma gospodarcza na rozdrożu: referat na ogólnopolską konferencję naukową z cyklu Model a praktyka reformy gospodarczej na temat Samofinansowanie przedsiębiorstw, Lublin: PTE, 1985.

Polski kryzys lat 1980-1981: jak do niego doszło i co rokuje. Warszawa: "Książka i Wiedza", 1981

Polskie frustracje i wyzwania: filozofia transformacji systemowej, Warszawa: PAN, 1991

Polskie frustracje i wyzwania: przesłanki postępu cywilizacyjnego, Warszawa : "BGW", cop. 1991

Prolegomena globalnej racjonalności człowieka: o racjonalność ewolucji cywilizacyjnej, Warszawa : Państ. Wydaw. Naukowe, 1990

Rzecz o świecie i polskich sprawach, Warszawa: "Oficyna Naukowa", 1993

Sposób funkcjonowania gospodarki socjalistycznej: determinanty postępu II, Warszawa : Państ. Wydaw. Ekonomiczne, 1979

Strategiczne problemy dostosowań strukturalnych w procesie stowarzyszenia i integracji Polski ze Wspólnotami Europejskimi, Warszawa: "Real Press", 1993

W czasach PRL był odznaczony m.in.: Krzyżem Komandorskim i Kawalerskim Orderu Odrodzenia Polski, Orderem Sztandaru Pracy I i II klasy i Złotym Krzyżem Zasługi[2].

Przypisy

↑ Biogram Prof. Józefa Pajestki. pte.pl. [dostęp 2014-04-27].

↑ a b Kto jest kim w Polsce 1984. Wyd. 1. Warszawa: Wydawnictwo Interpress, 1984, s. 711. ISBN 83-223-2073-6.

Bibliografia

Józef Pajestka w bazie „Ludzie nauki” portalu Nauka Polska (OPI).

Wykaz publikacji w katalogu Biblioteki Narodowej

Kontrola autorytatywna (osoba):

ISNI: 0000 0000 8378 3274

VIAF: 44718063

LCCN: n79149041

GND: 170018520

BnF: 12174402t

SUDOC: 030298954

NKC: jn19990006336

NTA: 067872360

WorldCat

Kategorie

https://www.wikiwand.com/pl/J%C3%B3zef_Pajestka

8 - Sukces zawdzięczamy sobie

Anna Cieślak-Wróblewska, Grzegorz Siemionczyk 03.06.2019

Polska jest dziś prawie pięć razy bogatsza niż 30 lat temu. Gospodarcza transformacja, mimo kosztów, okazała się udana.

W ubiegłym roku 81 proc. ankietowanych przez CBOS Polaków oceniało, że żyje na poziomie średnim lub dobrym (w tym bardzo dobrym), a zaledwie 19 proc. uważało, że żyje skromnie lub bardzo biednie. Dla porównania: w 1993 r., gdy CBOS pierwszy raz o to pytał, ponad połowa Polaków uważała się za biednych. Dobrze i bardzo dobrze żyło zaledwie 3 proc. respondentów.

Samochody ważniejsze od węgla

Ta zmiana w postrzeganiu warunków życia to odzwierciedlenie spektakularnego rozwoju polskiej gospodarki w minionych 30 latach.

Spowolnienie na razie zostało odwołane



PRZEGANIAMY SĄSIADÓW

Poziom zamożności liczony jako wartość PKB w przeliczeniu na jednego Polaka (w parytecie siły nabywczej) jest dziś prawie pięć razy większy niż 30 lat temu, a realna siła nabywcza produktu krajowego brutto przypadającego na jednego mieszkańca zwiększyła się trzykrotnie.

Schizofrenia w polskim przemyśle. Znamy majowy odczyt PMI

Czy to dużo? Według danych Eurostatu jesteśmy wciąż biedniejsi niż Czesi, Słowacy, Litwini i Estończycy. Udało się nam jednak przegonić Węgrów i Rumunów, choć w punkcie wyjścia byliśmy – biorąc pod uwagę siłę nabywczą PKB per capita – biedniejsi. Na tle tych krajów postkomunistycznych, które nigdy nie zintegrowały się z Europą Zachodnią, sukces był jeszcze większy. Ukraina, która w 1989 r. mogła pochwalić się nieco wyższym poziomem życia niż Polska, dziś jest o dwie trzecie uboższa.

dr Piotr Koryś: Odbicie po kryzysie

BOGACIMY SIĘ

Bardzo ważne, że szybki wzrost PKB jest nie tylko statystycznym wskaźnikiem, ale przekłada się na nasze kieszenie. Widać to choćby po rosnącej sile nabywczej wynagrodzeń. Jeszcze w 1990 r. za przeciętną płacę (która wówczas wynosiła ok. 1 mln st. zł) można było kupić ok. 605 bochenków chleba czy 278 litrów benzyny. By kupić telewizor, trzeba było odkładać przez pięć miesięcy. Dziś przeciętna płaca starczy na trzy razy więcej chleba i benzyny, za jedną pensję możemy zaś kupić cztery telewizory z płaskim ekranem.

Mimo hiperinflacji na początku lat 90. nasze dochody rosły szybciej, jesteśmy więc po prostu coraz bogatsi, stać nas na więcej, podnosimy stopę życia, co dobrze obrazuje chociażby fakt, że po polskich drogach jeździ ponad 22,5 mln samochodów, 30 lat temu – było ich raptem 5,2 mln.

WYBUCH AKTYWNOŚCI

Zdaniem ekonomistów sukces polskiej gospodarki to splot wielu czynników, jednak najważniejsze, że praktycznie zawdzięczamy go sami sobie. – W każdym kraju, który przechodzi systemową zmianę, pojawia się tzw. recesja transformacyjna. W Polsce było to także nie do uniknięcia i robiliśmy wszystko, by była ona jak najmniejsza i jak najkrótsza – mówi prof. Stanisław Gomułka, który był w tamtych czasach jednym z doradców ekonomicznych rządu. – Spodziewaliśmy się upadku przedsiębiorstw, wzrostu bezrobocia, skoku inflacji, spadku PKB, itp.

To wszystko się stało, ale nie w takiej skali jak mogło. Rząd wiele robił na poziomie makroekonomicznym, a w skali mikroekonomicznej zaskoczeniem i pozytywną niespodzianką było szybkie pojawienie się nowego sektora prywatnego, który rósł po 20–30 proc. przez kilka lat – podkreśla Gomułka.

– Taka eksplozja aktywności i przedsiębiorczości była w Polsce czymś wyjątkowym, czegoś takiego nie było w innych krajach postkomunistycznych – ocenia Bohdan Wyżnikiewicz. Jako szef jednego z pierwszych w Polsce think tanków ekonomicznych, na bieżąco śledził przekształcającą się gospodarkę. Nowo powstające firmy jakimś cudownym sposobem uzupełniły niedobory rynkowe (handel przeniósł się ze sklepów na ulice), a także zaczęły tworzyć miejsca pracy dla ludzi zwalnianych z niewydolnych przedsiębiorstw państwowych.

– Ważna też była wśród Polaków pewna świadomość, jaka szansa przed nami stoi, i jednocześnie gotowość do poświęceń, czyli społeczna zgoda, że przez chwilę musi być gorzej, by potem mogło być lepiej – mówi Wyżnikiewicz.

WYKORZYSTAĆ SZANSE

Stanisław Gomułka dodaje, że równie ważna była zgoda polityczna i społeczna, co do kierunku, w którym ma iść polska gospodarka. – Dla Polski takim kierunkiem od początku była zachodnia Europa. To była taka nasza kotwica, a po 1989 r. Europa też wyciągnęła do nas przyjazną rękę – ocenia prof. Cezary Wójcik z PAN.

– Odnieśliśmy bez wątpienia ogromny sukces, z którego możemy być dumni. Przez pierwsze 15 lat udało się nam zbudować fundamenty ekonomiczny i instytucjonalny, gwarantujące stabilność polityczno-gospodarczą. A przez następnych 15 lat, wykorzystywaliśmy szansę, jaką dała nam integracja z Unią Europejską – ocenia Wójcik.

KOSZTY TEŻ BYŁY

Koszty transformacji też oczywiście były – takie jak wysokie bezrobocie utrzymujące się przez lata, ucieczka w bierność zawodową, rozwarstwienie dochodowe społeczeństwa, itp. Prof. Cezary Wójcik zaznacza, że do dziś nie udało się do końca zreformować szkolnictwa wyższego, tak by było na poziomie światowym, czy wymiaru sprawiedliwości.

– Oczywiście nasza gospodarka szybko rosła przez ostatnich 30 lat, a Polacy byli beneficjentami tego wzrostu – przyznaje prof. Ryszard Bugaj z PAN. – Średnio PKB rosło o 4 proc. rocznie, ale to nie jest zawrotne tempo jak na kraj doganiający. Pojawiły się za to duże nierówności dochodowe, a za wzrost gospodarki w dużej mierze odpowiada kapitał zagraniczny, który teraz z tego tytułu odbiera swoją dywidendę – wylicza Bugaj. – Uważam, że mogliśmy pójść w Polsce inną ścieżką – zamiast kierunku neoliberalnego, można było postawić na społeczny, bardziej opiekuńczy kapitalizm. Myślę, że efekty byłyby podobne, koszty – mniejsze – zaznacza.

© Licencja na publikację © © Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: Rzeczpospolita
<https://www.rp.pl/Biznes/306039901-Sukces-zawdzieczamy-sobie.html>

9 - Ratification of a Contract Signed between the Port of Tartous and a Russian Company



Wednesday, 12 June 2019

Damascus-The People's Assembly (PA), at its 14th session of the 10th ordinary session of the second legislative session, chaired by Hammouda Sabbagh, the PA Speaker, approved today a draft law, which includes the ratification of the contract signed between the General Company of Tartous Port and the Limited Responsibility Russian company STG Engineering for the management and investment of Tartous port.

The draft law is based on the cooperation protocol of the 11th session of the Joint Syrian-Russian Committee, which held its meeting in mid-December 2018 regarding the administration of the civil section of Tartous Port. The contract was signed by mutual consent on 28/4-2019.

The contract includes that the second party, STG Engineering Company, will be exempted from the customs duties of introducing the machines, equipment and materials used to implement the object of this contract. This exemption also applies to the temporary importation of vehicles required for the project according to the lists provided by the second party. The exemption also includes all types of taxes and fees in force in Syria from the moment of receipt of the subject of the contract until the end of the expansion of Tartous port project and no more than six years the period of expansion.

The contract also provides for the formation of a board of directors consisting of six members, three from the first party and three from the second party, including the president. The council was granted the authority to set the port tariff and amend it contrary to the provisions of the Syrian Ports Investment Law issued by Decree No. 67 of 2002 and the provisions of Law No. 2 of 2005 regarding companies and public establishments of an economic nature that requires the ratification of the contract under a legislative instrument decree..

A number of members of the PA considered the law, which consists of two articles in support of the Syrian economy and national interest and an important step for the next phase of reconstruction, as it achieves the actual need to develop the services of Tartous port and enables it to compete with other ports.

The head of the services committee Safwan al-Qirbi that the contract allows the establishment of large vessels with guaranteed costs from the Russian state within a specified time period of 6 years with guaranteed profits to the Syrian state according to revenue.

Minister of Transport Ali Hammoud explained that the investment contract with the Russian company is ideal for the port to benefit from its strategic position and achieve a profitable return and to be an economic and commercial investment gateway for Syria on the Mediterranean especially in light of the competition we are witnessing with the ports of neighboring countries within 49 years..

Minister Hamoud pointed to a number of benefits included in the contract, mainly the profit of 25% of revenues regardless of expenses. The ratio increases with the increase of production to 35%. He also mentioned that it is also worth pumping \$ 50 million to develop the current port and establish a new port with a production capacity of 40 million tons instead of 12 million tons and 2.5 million containers instead of 400.000 containers currently and with depths of up to 18 m.

The Minister of Transport explained that the contract transfers the port management to the Russian company and not its ownership. The Russian company is not authorized to assign to a third party or to participate in the investment in whole or in part except with the approval of the Ministry of Transport in Syria without providing additional services without obtaining prior approval from the Syrian side, Pointing out that the Syrian side is not responsible for the damages caused to others as a result of the implementation of this contract, the insurance of the port and all its requirements are done with a Syria insurance company and the arbitration is done at the State Council in Syria according to Syrian law. Sh. Kh.

<http://syriatimes.sy/index.php/economy/42166-ratification-of-a-contract-signed-between-the-port-of-tartous-and-a-russian-company>



ثالثاً - الاقتصادات العربية:

10 - الأردن: ارتفاع الفائدة يهدد الاستثمارات ويرهق المواطنين

02 تموز / يوليو 2019 -



كان البنك المركزي قد حرر أسعار الفائدة منذ التسعينيات بهدف تشجيع المنافسة بين البنوك
كان البنك المركزي قد حرر أسعار الفائدة منذ التسعينيات بهدف تشجيع المنافسة بين البنوك
ارتفعت كلفة الإقراض المصرفي في الأردن، وشهدت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات
الائتمانية زيادات متفاوتة لدى البنوك المحلية وبنسبة تجاوزت 1%، وخاصة على القروض الشخصية،
ومع الزيادة يتخوف قطاع الأعمال من زيادة كلفة الإنتاج وبالتالي استمرار ارتفاع الأسعار، إذ أن
زيادة أسعار الفائدة يعد أحد الأسباب الرئيسية في تباطؤ الاستثمارات والنمو.
وكان البنك المركزي قد حرر أسعار الفائدة منذ التسعينيات بهدف تشجيع المنافسة بين البنوك، إلا
أن النتائج جاءت عكسية بسبب الارتفاع الكبير على أسعارها، واتساع الهامش بين فائدي الإيداع
والإقراض.

وقال رئيس لجنة الاقتصاد في مجلس النواب الأردني النائب خيرو صعيлик لـ "العربي الجديد" إن
أسعار الفائدة المرتفعة في البنوك تمثل عائقاً أمام زيادة معدلات الاستثمار والتوظيف الأمثل للمدخرات
الوطنية، رغم وجود حجم كبير من الودائع في البنوك المحلية تعود غالبيتها لمواطنين.
وحسب صعيлик فإن الفائدة المرتفعة تحول دون قيام بعض الاستثمارات أو التوسع في المشاريع
القائمة بسبب ارتفاع الكلف، وبالتالي كانت هناك مبادرات من قبل البنك المركزي بدعم التسهيلات
المالية الممنوحة من قبل المصارف لعدد من القطاعات وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة
والأفكار الريادية.
وأكد ضرورة توجيه البنك المركزي للبنوك المحلية لتخفيض أسعار الفائدة على الإقراض بما
ينعكس على بيئة الأعمال وتنشيطها وضمان عائد مالي أفضل على الودائع سيما مع انخفاض أسعار
الفائدة عليها، حسب ما أظهرت بيانات البنك المركزي.

ويمر الاقتصاد الأردني بأوضاع صعبة للغاية بسبب ظروف الإقليم وما نتج عنها من انحسار
للمصادر الوطنية وتردد المستثمرين ورجال الأعمال في إقامة مشاريع بالأردن حسب صعيлик،
إضافة إلى التحديات الناتجة عن ارتفاع فاتورة الطاقة وخسائر الحكومة من قطاع الكهرباء.

وللتعامل مع الأزمة يقترح رئيس لجنة الاقتصاد في مجلس النواب الأردني ضرورة أن تبادر البنوك المحلية إلى دعم الاقتصاد بمجالات أخرى إلى جانب الدور المهم الذي تقوم به حالياً، ومن ذلك العمل على تخفيض أسعار الفائدة وتحفيز رجال الأعمال والمستثمرين على إقامة مشاريعهم في الأردن وتخفيض كلف الإقراض.

وبلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من العام الحالي ما مقداره 37.3 مليار دولار مقابل 37 مليار دولار في نهاية العام الماضي. كما بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من العام الحالي 48 مليار دولار مقابل 47.72 مليار دولار في نهاية العام الماضي.

من جانبه قال مدير عام غرفة صناعة الأردن ماهر المحروق، لـ"العربي الجديد" إن ارتفاع أسعار الفائدة يعد عائقاً أساسياً أمام زيادة معدلات الاستثمار، لأن كثيراً من رجال الأعمال لم يتمكنوا من إتمام مشاريعهم لعدم توفر التسهيلات الائتمانية بحدود كلف إقراض معقولة.

وأضاف أن من الإخفاقات التي ارتكبت على المستوى الحكومي إلغاء بنك الإنماء الصناعي الذي كان يختص بتقديم القروض للمشاريع الصناعية بأسعار فائدة مخفضة، ما ساهم في إقامة العديد من المصانع داخل الأردن ولم يتم إيجاد البديل حتى الآن رغم الوعود الحكومية المتكررة للقطاع الصناعي. وحسب المحروق فإن أسعار الفائدة المترتبة على المشاريع الصناعية كبيرة ومن باب المصلحة الاقتصادية، على الحكومة القيام بدعم أسعار الفائدة لهذا القطاع الذي يعد من أهم القطاعات الرافدة للاقتصاد الأردني من حيث مساهمته بما نسبته 25% تقريباً في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل عشرات الآلاف من المواطنين، مؤكداً أن أكثر من 90% من الصادرات هي عبارة عن سلع صناعية إضافة إلى توفير احتياجات السوق من العديد من السلع.

وفي سياق متصل يعاني الأفراد في الأردن من ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات والقروض الشخصية والتي تتجاوز 11% بالنسبة لبعض البنوك ولا تقل عن 8% في بعض حالات التأجير التمويلي المتعلق بشراء المساكن والأراضي.

وما يزيد من الأعباء، قيام بنوك محلية بزيادة سعر الفائدة في أي وقت تشاء بما في ذلك القروض التي حصل عليها مواطنون سابقاً وأن المصارف تورد نصاً في العقود المبرمة مع العملاء يعطيها الحق في زيادة أسعار الفائدة دون الرجوع إلى العميل، حسب مواطنين لـ"العربي الجديد".

المواطن خالد شبول، قال إنه اضطر لشراء شقة بتمويل من أحد البنوك وكانت أسعار الفائدة مرتفعة جداً. وأضاف لـ"العربي الجديد" أنه منذ عدة سنوات وهو يدفع فقط مبالغ الفوائد واليوم بدأ بتسديد ثمن الشقة الفعلي.

وتجاوزت ديون البنوك المترتبة على الأفراد في الأردن 14 مليار دولار بحسب آخر بيانات للبنك المركزي ومعظمها عبارة عن قروض شخصية لشراء المساكن والسيارات وتلبية حاجات أساسية. وقال الخبير الاقتصادي خالد الزبيدي، إن الفوائد البنكية المستحقة على القروض الشخصية ساهمت في زيادة الأعباء المعيشية على الأردنيين المدينين للبنوك بهدف الإنفاق على حاجات ضرورية مثل شراء المساكن أو السيارات أو القروض التعليمية والصحية.

وأضاف الزبيدي لـ"العربي الجديد" أن الحكومة من باب حماية المواطنين يفترض أن تحدد سقوفاً لتسهيلات الأفراد بحيث لا تترك لقرارات البنوك بحجة أن أسعار الفائدة "معمومة" ما يجعلها ترفع أسعار الفائدة على العملاء في أي وقت شاءت من عمر القروض.

وحسب بيانات رسمية، يبلغ العجز التمويلي لموازات الأسر الأردنية سنوياً ما بين 1400 إلى 2800 دولار، وهي تحتاج إلى هذا المبلغ لسد العجز المالي وتغطية التزاماتها المالية.

وتبلغ نسبة الفقر في الأردن، وفقاً لآخر مسح إحصائي أجري عام 2010، (14%)، بانتظار إعلان النسبة المحدثة للفقر بعد إجراء مسح إحصائي قبل أشهر، حيث يتوقع أن تكون النسبة قد ارتفعت إلى 20%. وفاقمت القرارات الحكومية التقشفية تحت ضغوط صندوق النقد الدولي من أعباء الأردنيين، ما دفعهم نحو زيادة الإقبال على القروض الشخصية.

واتخذت الحكومة قرارات سابقة تضمنت زيادة أسعار العديد من السلع والخدمات ورفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، مثل الخبز والمحروقات والكهرباء، وإلغاء الإعفاءات الضريبية التي كانت ممنوحة للمواد التموينية وبيع أخرى، ما ساهم في رفع معدل التضخم واتساع الفجوة التمويلية بين دخل الأردنيين ونفقاتهم.

<https://www.albawaba.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%8A%D8%B1%D9%87%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86-1294723>

11 - صندوق النقد: اقتصاد مصر قد ينمو بنسبة 5.5% العام الجاري

10 نيسان / أبريل 2019 - 

توقع صندوق النقد الدولي، أمس (الثلاثاء)، أن ينمو الاقتصاد المصري 5.5% هذا العام، دون تغيير في توقعاته عن أكتوبر (تشرين الأول)، و 5.9% في 2020.

نما الناتج المحلي الإجمالي لمصر 5.3% العام الماضي، حينما كان التضخم 20.9%. ويتوقع صندوق النقد أن يصل عجز ميزان المعاملات الجارية هذا العام إلى 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مثلما كان في 2018، ودون تغيير في توقعات الصندوق عن أكتوبر.

كانت مصر قد وقّعت برنامج قرض مدته ثلاث سنوات بقيمة 12 مليار دولار مع صندوق النقد أواخر 2016، مع سعيها لاستعادة المستثمرين الأجانب الذين نزحوا بعد ثورة 2011. وفرضت الحكومة إصلاحات صارمة، من بينها خفض حاد في قيمة العملة، وتخفيضات كبيرة في دعم الطاقة، إضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ليوافق الكثيرون من بين نحو 100 مليون مصري صعوبات في توفير ضرورات الحياة.

وستلغي مصر باقي الدعم على معظم منتجات الطاقة بحلول 15 يونيو (حزيران)، حسبما أبلغت صندوق النقد في خطاب في يناير (كانون الثاني)، نشره الصندوق يوم السبت في إطار مراجعة لبرنامج القرض.

وتعرض سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، اليوم، خلال مشاركتها في اجتماعات الربيع للبنك الدولي، في العاصمة الأميركية واشنطن، التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي والتشريعي، والفرص الاستثمارية في المشروعات القومية الكبرى منها محور قناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة، لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، وذلك في ضوء توقع البنك مؤخراً أن مصر ستحقق ثاني أعلى نمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام الجاري بنسبة 5.5% وذلك في ضوء الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي نفذتها مصر خلال الفترة الماضية.

على صعيد آخر، قال أيسر الحامدي، رئيس مجلس إدارة مؤسسة «عالم المال» أمس، في كلمته خلال مؤتمر «صناعة المستقبل... مصر 2030»، إن «النجاح الذي تحقق في عملية الإصلاح الاقتصادي، بتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، دفع الحكومة المصرية نحو التوجه إلى التنمية

المستدامة، التي يشعر بها المواطن في كل المجالات». مشيراً إلى قرار رفع مرتبات العاملين في الجهاز الحكومي ليصبح الحد الأدنى 2000 جنيه (114 دولاراً).

وأشار رئيس مجلس إدارة مؤسسة «عالم المال»، إلى أنه سواء كانت مشروعات قومية في الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو النقل والطرق أو غيرها، فإنها تعد عمليات مستمرة للمستقبل والأجيال القادمة، لتحقيق التنمية المستدامة على أرض مصر.

من جانبها أكدت ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، أن الوزارة تعمل حالياً لدمج التنمية المستدامة في كل مشاريعها، التي تقوم على إعادة تدوير القمامة وإنتاج السماد العضوي، مؤكدة أن «دور الوزارة لا يتعارض مع التنمية، وأن مراعاة الاشتراطات البيئية لا ترفع التكلفة، ويساعد على تطوير عملية التصدير نظراً إلى توفيره الكثير من الأموال.»

وأوضحت أن الوزارة تعاقبت مع مجموعة من شركات الزيوت والأسمدة بتكلفة إجمالية بلغت 25 مليون يورو لتشجيع الشركات على الالتزام بالاشتراطات البيئية. مشيرةً إلى إنشاء العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستغلال قش الأرز بدلاً من حرقه، بالإضافة إلى توفير مفارم لصغار المزارعين للتخلص من القش، كما قامت الوزارة بشراء قش الأرز من المزارعين.

وأمس أعلنت مجموعة «ماتيتو» العالمية، المنفذة لعدد من المشروعات القومية المصرية في مجال محطات التحلية ومياه الشرب والصرف الصحي، عن أن أنبوباً بيولوجياً هو الأول من نوعه لمعالجة مياه الصرف الصحي، أصبح متاحاً في مصر.

وتمر مياه الصرف في مرحلة ترشيح عالية الجودة لاستكمال عملية المعالجة، لتصبح من بعدها المياه المُعالجة جاهزة لاستخدامات الزراعة العضوية، والري، وحقن المياه الجوفية تحت الأرض، أو حتى التفرغ الآمن في البحيرات والأنهار أو البحار، أو حتى لتخزينها في خزانات المياه النظيفة لاستخدامها لاحقاً.

وأكد المهندس كريم مدور العضو المنتدب لشركة «ماتيتو» بأفريقيا، توافق هذه التكنولوجيا مع الاتجاه الجاد للدولة لتعزيز سياسات استخدام أحدث التكنولوجيات لمعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف كمصدر ثروة، والحفاظ على كل نقطة مياه بما في ذلك المياه الناتجة عن عمليات الصرف، وتحقيق أقصى استفادة منها.

<https://www.albawaba.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B1--1278792>

12 - البورصة الكويتية... صحوه استثمارية بعد سبات سنين طويلة

الترقية إلى MSCI تقفز بأداء مؤشرات أعلى المستويات عالميا



أحمد بومرعي صحفي ومراسل دولي الثلاثاء 11 يونيو 2019 14:51

شهدت البورصة الكويتية أخيرا خصخصة نحو 44% من رأسمالها السوقي (أ.ف.ب.).

تفاعلت البورصة الكويتية، أمس الاثنين، مع أنباء عن إمكانية ترقيتها إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة في 25 يونيو (حزيران) الحالي، حيث قفزت السيولة المتداولة بنسبة 55% إلى 68.5 مليون دينار، أو ما يتجاوز 200 مليون دولار، في جلسة واحدة.

ورجحت "أي أف جي هيرمس" أن تدخل البورصة الكويتية في هذا المؤشر العالمي الذي تلتحق به صناديق استثمارية عالمية عدة، حيث تشتري الأسهم الداخلة في المؤشر بشكل تلقائي. ويرجح أن تدخل استثمارات أجنبية بحجم يقارب 2.8 مليار دولار كأسهم منتقاة بعد عام من الإعلان.

أكبر المستفيدين

وستستفيد الأسهم الكبيرة التي تمثل كبرى الشركات والبنوك الكويتية من هذه الترقية، حيث وضعت "هيرمس" قائمة للأسهم المرشحة للدخول في المؤشر، وهي: بنك الكويت الوطني، أكبر بنك كويتي، بحجم 815 مليون دولار، وبيت التمويل الكويتي، أكبر بنك إسلامي كويتي، بحجم 677 مليون دولار، وأهلي متحد، وهو بنك بحريني تملكه عائلات كويتية وحكومتا الكويت والبحرين، بحجم 320 مليون دولار، وشركة زين، وهي أكبر شركة اتصالات كويتية ومملوكة بنسبة 21% لشركة عمانتل العمانية، بحجم 280 مليون دولار، وأجيلتي، وهي إحدى أكبر شركات اللوجستيك الخليجية، بحجم 197 مليون دولار، وبنك بوبيان، وهو بنك تابع للبنك الوطني، بحجم 132 مليون دولار، وبنك الخليج، وهو بنك مملوك بنسبة كبيرة لمجموعة عائلة "الغانم"، بحجم 123 مليون دولار، وبوبيان للبترول وكيمائيات، وهي إحدى المجموعات القابضة التي تستثمر في البترول وكيمائيات وتحولت أخيرا للاستثمار في التعليم والصحة، بحجم 100 مليون دولار، والمباني، وهي مملوكة بنسبة كبيرة لعائلة "الشايح" وتستثمر في أكبر متجر كويتي "الأفنيوز مول"، وبرقان، وهو ثالث أكبر بنك كويتي ومملوك بنسبة كبيرة لمجموعة مشاريع الكويت القابضة (كبيكو)، بحجم 67 مليون دولار.

تطوير البورصة

وكانت هيئة أسواق المال الكويتية وشركة بورصة الكويت وشركة المقاصة الكويتية قد وضعت برنامج تطوير البورصة قبل 3 أعوام لتحديث آليات العمل وطرح منتجات جديدة وخصخصة البورصة، حيث تمكّن البرنامج من ترقية سوق المال الكويتية إلى مؤشرات عالمية، مثل "فوتسي راسل" الذي أدخل نحو مليار ونصف المليار دولار من السيولة الأجنبية على دفعات عدة. وأعلنت البورصة الكويتية قبل أسابيع قليلة عن قائمة جديدة من المنتجات والتغييرات في آليات العمل، بعضها كان مطلوباً من المؤسسات العالمية كـ "فوتسي" وMSCI، حيث أدت المرونة في إجراء التعديلات إلى وضع البورصة الكويتية على خط الترقية لـ "فوتسي" أولاً، ثم إلى MSCI. ويقول الرئيس التنفيذي للاستثمارات في شركة بوبيان للبتر وكيموايات، أحمد القمر، لـ "إندبننت عربية"، إن "الترقية إلى MSCI تعتبر مؤشراً مهماً للسوق الكويتية، إذ تعتبر هذه المؤسسة أكبر مؤسسة لإعداد المؤشرات في العالم ويتبع مؤشراتها عدد أكبر من الصناديق والمستثمرين حول العالم". ويعني ذلك، حسب القمر، أن "اعتراف المؤسسة بالسوق الكويتية كسوق ناشئة من قبلها سيجذب أكبر قيمة من الأموال مقارنة مع المؤسسات الأخرى".

تحولات في البورصة الكويتية

وهناك آلية عمل سريعة في البورصة الكويتية، حيث تمكنت من الالتزام ببرنامج التطوير الذي يأتي على مراحل عدة وعلى مدار سنوات عدة، وهو التزام قلماً تشهده المؤسسات الكويتية. وأبرز ما شهدته البورصة الكويتية أيضاً خصخصة نحو 44% من رأسمالها، حيث تم بيع هذه النسبة في مزاد عام فاز به تحالف تقوده الاستثمارات الوطنية التابعة لمجموعة الخرافي. وكان ملف الخصخصة تأخر غير مرة لأسباب متعلقة بحساسية هذا المرفق وتغييرات في مجلس النواب الكويتي لقانون الخصخصة، وأسباب أخرى متعلقة بطلب المنافسين التأجيل، إلا أن البورصة تمكنت من إنجاز هذا الملف، وهي تدار اليوم من القطاع الخاص، وهو أمر لقي استحساناً لدى المؤسسات الدولية، علماً بأن هناك 50% من رأسمال البورصة سيتم بيعه للمواطنين الكويتيين مع نهاية هذه السنة حسب الخطة الموضوعية.

تغييرات عدة

وأبرز التغييرات التي أحدثها البرنامج في العاميين الماضيين توحيد دورة التسوية المعروفة بـ T+3، وتقسيم البورصة إلى 3 أسواق، هي الأول والرئيسي والمزادات، وإطلاق مؤشرات جديدة للسوق، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات الصفقات الخاصة والتوزيع الإلكتروني للأرباح، وإطلاق منصة التداول للشركات غير المدرجة OTC.

وأطلقت في نهاية أبريل (نيسان) الماضي قائمة أخرى تضم تداول صناديق الـ REITs وصفقات مبادلة الأسهم، وتحديثات على شراء الأسهم ونسبة صعود وهبوط الأسهم في الجلسة الواحدة. قفزات المؤشرات

وتحقق البورصة الكويتية قفزات في مؤشراتهما، إذ إن المؤشر الأول الذي يقيس أكبر شركات البورصة تداولاً وسيولة قفز بنسبة 22% منذ بداية هذه السنة، وهي بين أعلى نسب الارتفاع مقارنة بمؤشرات بورصات عالمية، بحسب قوائم تعدّها شركة "كامكو" للاستثمار، بينما المؤشر العام قفز بنسبة تقارب 16%، وهي أيضاً بين النسب المرتفعة في العالم.

وعانت البورصة الكويتية طويلاً بعد الأزمة المالية قبل 10 سنوات، حيث بقيت معدلات السيولة ضعيفة جداً وسط عزوف من المستثمرين، بعد أن شهدت البنوك وشركات عدة، على رأسها شركات الاستثمار، تعثرات عدة، إلا أن السيولة تعود من جديد على وقع النتائج الجيدة للشركات والبنوك التي نمت أرباحها المجمعة فوق 10%.

أما متوسط السيولة اليومية فقد قفز إلى ضعفي ما كان عليه في العام الماضي، ليصل إلى 100 مليون دولار.

مؤشرات إيجابية

ويأتي ذلك في وقت تعود فيه الأسواق الخليجية إلى تسجيل مستويات جيدة من الارتفاع، على رأسها السوقان السعودية والإماراتية، بينما تشهد الأسواق العالمية، خصوصاً الأميركية منها، انفراجة بعد أن تراجعت الولايات المتحدة عن حربها التجارية مع المكسيك، وإرسالها إشارات حول إمكانية حلحلة الملف التجاري مع الصين. كما أن الأسهم عادت للانتعاش مع تلميح البنك المركزي الأمريكي إلى إمكانية خفض أسعار الفائدة بسبب الحروب التجارية التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي. وفي الغالب تتبع البنوك المركزية الخليجية قرارات "المركزي الأمريكي"، وهو ما يرجح أن تتخذ خطوات مماثلة.

يوضح "القمر" أن توقعات بنك "جي بي مورغان" بأن يخفض الاحتياطي الفيدرالي سعر الخصم مرتين خلال العام الحالي سيكون إجراءً إيجابياً للبنوك الكويتية، إذ "سيترتب عليه خفض المركزي الكويتي لسعر الريبو وسينتج عنه زيادة بالأرباح".

وكان بنك "أي أف جي هيرمس" الاستثماري قال إن الكويت هي السوق الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي حققت مكاسب في شهر مايو (أيار) مسجلة ارتفاعاً بنسبة 3%.

وقال "هيرمس" إن صافي التدفقات الخارجية إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفع إلى 5.1 مليار دولار في مايو (أيار) الماضي، مقابل 2.7 مليار دولار في أبريل (نيسان).

<https://www.independentarabia.com/node/31976/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D8%AD%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A9>

13 - مشروع القطار المغربي خطوة لإعادة إحياء الاتحاد

تجدد الحديث في الفترة الماضية عن مشروع القطار المغربي، الذي يتوقع أن يربط عند اكتمال مرحلته الأولى كلاً من تونس والجزائر والمغرب، على أن يجري تمديده في مرحلة لاحقة ليشمل موريتانيا وليبيا

أسماء باشري صحفية و مقدمة برامج @BachriAsmae الأحد 3 مارس 2019

بعد 30 سنة على تأسيس الاتحاد المغربي ومشروع القطار المغربي، أمل ينبعث من جديد لإعادة إحياء التكتل المغربي (أ.ف.ب)

أعلنت الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي نهاية الشهر الماضي إطلاقها حملة ترويجية وإعلامية لاستقطاب مستثمرين لتمويل مشروع القطار المغربي، الذي من المنتظر أن يربط في مرحلته الأولى بين المغرب والجزائر وتونس، ثم يوسع لاحقاً ليشمل ليبيا وموريتانيا، وفي حال تنفيذه، ستكون عائداته الاقتصادية كبيرة على المنطقة.

حملة دعائية كبيرة

بناءً على ذلك، ستحتضن تونس نهاية مارس (آذار) الحالي جلسة حوارية تجمع أمانة الاتحاد المغربي والمستثمرين من أجل تعريفهم إلى المشروع وتوفير التمويل الضروري للبدء به. وتراهن الأمانة العامة للاتحاد المغربي على الدول الثلاث المعنية (المغرب وتونس والجزائر) في الدخول بشراكة لإنجازه، بعد سنتين من العمل على الدراسة من قبل لجان مشتركة، تضم مسؤولين عن قطاع السكك الحديدية من المغرب والجزائر وتونس، بالإضافة إلى خبراء الشركة المشرفة على الدراسة.

تجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة للاتحاد المغربي قامت في صيف 2017 بدراسة تتعلق بتأهيل وتحديث بعض أجزاء خط السكة الحديدية للقطار المغربي. وعقدت لجنة الإشراف على هذه الدراسة

اجتماعات عدة عام 2017، خصصت لدراسة وتقويم العروض الفنية والمالية المقدمة من مكاتب الدراسات المشاركة في المناقصة (PUBLICITÉ inRead invented by Teads)، ومول البنك الأفريقي للتنمية هذه الدراسة بمبلغ 1.7 مليون دولار، بتوصية من المجلس الوزاري للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، الذي يضم وزراء النقل في الدول المغاربية الخمس.

تكلفة المشروع

تقدر التكلفة الاجمالية لمشروع القطار المغاربي بحوالي أربعة مليار دولار، وتتوي تحديث أجزاء السكك الحديدية من الدار البيضاء إلى تونس العاصمة، مروراً بالجزائر، وذلك على طول 2350 كيلومتراً، كما ستمر بعدد من المدن المغربية والجزائرية والتونسية، على أن تُعد دراسة أخرى بالنسبة إلى كل من ليبيا وموريتانيا.

إيجابيات المشروع

وفق دراسة مشروع القطار العابر للبلدان المغاربية، سيمكّن هذا الخط من تقليص المدة الزمنية للسفر بين الدار البيضاء وتونس من 48 ساعة إلى 25، فيما ستصل مدة ربط الدار البيضاء بالجزائر العاصمة 15 ساعة، وسيبلغ عدد المسافرين في القطار سنة 2025، حسب التوقعات، 4689 مسافراً في اليوم، كما سيحمل 4236 طنّاً من أدوات ومعدات التبادل التجاري في السنة ذاتها، على أساس أن ينتقل رقم المسافرين إلى 6738 سنة 2040، وسيحمل 8388 طنّاً من البضاعة، وفي سنة 2065 سيتمكن من الوصول إلى 12431 مسافراً في اليوم، وسيحمل 22 ألفاً و436 طنّاً من البضائع.

وفي ما يتصل بالخط الرابط بين الدار البيضاء والجزائر العاصمة، فمن المنتظر أن يصل إلى 36237 مسافراً خلال سنة 2025، وسيحمل 22654 طنّاً من البضائع. أما في سنة 2065، فسيصل رقم المسافرين إلى 52941، و42945 طنّاً سنة 2040، في حين ينتظر أن يحقق رقم 93100 راكب سنة 2065، و10797 طنّاً من البضائع.

مشروع يحقق التكامل المغاربي

في كلمة ألقاها الطيب البكوش، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، خلال احتفال الأمانة العامة بالذكرى الـ 30 لتأسيس اتحاد المغرب العربي الكبير، الذي يصادف 17 فبراير (شباط) من كل سنة، بالرباط، في حضور سفراء وممثلي الدول الأعضاء، قال إن التقدم في مجال تكامل واندماج المغرب العربي الكبير سيمكن من خلق مئات فرص العمل سنوياً لفائدة شباب المنطقة، مشيراً إلى أن "التأخر في التكامل المغاربي يفقد الدول المغاربية مئات فرص العمل كل سنة".

واعتبر البكوش أن مشروع الاندماج المغربي، باعتباره خياراً استراتيجياً انتهجه الآباء المؤسسون وترسخت مبادئه إقليمياً، طموح يهدف إلى تحقيق درجات متقدمة من التكامل في مجال القدرات البشرية مع التركيز على ملف الشباب.

من جهته، قال محمد نجيب بوليف، الوزير المغربي المكلف بالنقل، إن "الاتحاد المغربي الذي يضم المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا وليبيا يُحاول منذ تأسيسه عام 1989 إنجاز هذا المشروع"، لافتاً إلى أن "كل البنى التحتية والمشاريع الإقليمية مرتبطة بالمناخ السياسي السائد في البلدان المعنية، والجديد هو أن الاتحاد المغربي سيطلق دراسة لترويج كيفية تحقيق الربط بين سكك الحديد".

وأضاف أن "السكك متوفرة، إلا أن بعض الأجزاء يحتاج إلى إنجاز، ودور الدراسة التي أطلقها الاتحاد، هو إعادة الملف إلى طاولة النقاش، خصوصاً أنه أتفق خلال لقاء وزاري لـ 5 + 5 (خمس دول مغربية وخمس دول جنوب أوروبية مطلة على البحر المتوسط)، في موريتانيا، أخيراً، على هذا الربط بين سكك الحديد".

الاندماج الاقتصادي: كشف تقرير حديث أعده صندوق النقد الدولي عن أن الاندماج الاقتصادي بين دول المنطقة المغربية، في حال تطبيقه، سيمكن من تحقيق ناتج اقتصادي ضخم، يعود بالفائدة على هذه الدول. وبحسب التقرير، فإن مثل هذا الاندماج قد يؤدي إلى إقامة سوق متكاملة تضم حوالي 100 ألف مليون مستهلك، وتحقيق ناتج إجمالي خام يتجاوز 360 مليار دولار أميركي، بينما سيكون نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي حوالي أربعة آلاف دولار بالقيمة الاسمية.

تنشيط الحركة الاقتصادية: وبشأن مشروع القطار المغربي، في حال إنجازه، يتوقع خبراء اقتصاديون حركة نشيطة بين بلدان المنطقة. وتشير التوقعات إلى تنقل 4689 شخصاً يومياً على متن القطار المغربي ونقل 4236 طناً من البضائع عبر خط الجزائر- تونس (عنابة - جندوبة) عام 2025. وفي عام 2040، تشير التوقعات إلى أن المسافة نفسها ستشهد تنقل 6738 مسافراً ونقل 8388 طناً من البضائع في اليوم الواحد، مقابل 12 ألفاً و431 مسافراً و22 ألفاً و436 طناً من البضائع عام 2065.

حجم التبادلات التجارية بين بلدان المغرب الكبير

كشف تقرير صندوق النقد الدولي عن ضعف التبادلات التجارية بين الدول المغربية مقارنةً بحجم التبادل بينها وبين الدول الأخرى، مشيراً إلى أن حجم التجارة بين بلدان المغرب العربي يقل عن 5 في المئة من مجموع التجارة في المنطقة، مقارنة بحجم التجارة الإقليمية الذي يبلغ 16 في المئة في أفريقيا، و19 في المئة في أميركا اللاتينية، و51 في المئة في آسيا، و54 في المئة في أميركا الشمالية، و70

في المئة في أوروبا. وأوضح التقرير أن البلدان المغاربية الخمسة لا تتخذ أيّاً من بلدان منطقتها شريكاً تجارياً أساسياً لها، مشيراً إلى أن معظم الأنشطة التجارية لبلدان المغرب العربي تجري مع أوروبا، وهو ما يعكس جزئياً الأوضاع التاريخية وطبيعة السلع الأولية والتجارية والجهود المبذولة أخيراً من جانب هذه البلدان بهدف تحرير التجارة مع أوروبا.

اتحاد المغرب العربي

كانت البلدان الثلاثة المغاربية (المغرب والجزائر وتونس) ترتبط بخط سكك حديدية، يتنقل على متنه المسافرون. لكن هذا الخط توقف أولاً بين المغرب والجزائر سنة 1994، عقب إغلاق الجزائر حدودها البرية مع المغرب (بسبب فرض المغرب تأشيرة لدخول البلد، على إثر اتهامات للجزائر بالتورط في تفجيرات بمراكش، وهو ما نفته الجزائر).

وبين تونس والجزائر توقف الخط عام 2006، وأتفق على إحيائه في لقاء بين رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد، ونظيره الجزائري حينذاك عبد المالك سلال.

يُشار إلى أن اتحاد المغرب العربي هو اتحاد إقليمي أُسس بتاريخ 17 فبراير 1989 في مدينة مراكش المغربية، ويتألف من خمس دول هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

<https://www.independentarabia.com/node/10566/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF>

14 - البحرين تتجه نحو تعزيز فرص الإستثمار الأجنبي على الرغم من تحديات الركود الإقتصادي

الرميحي : نستهدف التخلص نهائياً من عجز الموازنة عام 2022



غالب درويش صحافي @gdarwish1 الاثنين 25 فبراير 2019



المنامة تتيح الفرصة للأجانب لتملك الشركات العقارية في معظم القطاعات الاقتصادية بنسبة 100 في المئة (مجلس التنمية الاقتصادية البحريني)

تحديات إقتصادية تمر بها دول الخليج بفعل تذبذب أسعار النفط والركود المخيم على المنطقة، حيث تسعى هذه الدول الى تنويع مصادر الدخل، والعمل على جذب الرساميل من الإستثمار الأجنبي، إضافة الى تعزيز البيئة الإستثمارية بقوانين تتيح للشركات الأجنبية العمل وفق إطارات قانونية فاعلة لإشراك العمالة الوطنية وتكريس التكنولوجيا الحديثة في التطور الاقتصادي.

في هذا الصدد يؤكد د. خالد الرميحي الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية في البحرين في حديث لـ "إندبنت عربية" أهمية تحسين أداء جذب الإستثمار على الرغم من التحديات الإقتصادية بقوله "مرت البحرين كغيرها من دول المنطقة بتحديات اقتصادية ومرحلة من الضغط، لكن بفعل ما تتميز به المملكة من مرونة اقتصادية وبيئة مواتية للأعمال، فقد استطاعت أن تتكيف مع هذه المرحلة وتجاوزها بحد أدنى من الضرر، وهو ما انعكس على مواصلة تحقيق معدلات نمو سنوية جيدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر".

وأوضح الرميحي أنه "في نهاية العام الماضي بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على البحرين والتي استقطبتها مجلس التنمية الاقتصادية حوالي 830 مليون دولار أميركي، بزيادة 13.2 في المئة عن العام 2017. وجاء هذا النمو القوي على الرغم مما شهدته بيئة الاستثمار العالمية من تحديات تقلص بفعلها مستوى تدفق الاستثمارات المباشرة حول العالم بمعدل 23 في المئة". وأضاف انه "بفضل الفرص الاستثمارية الجيدة التي توفرها البحرين للمستثمرين الأجانب من مختلف دول العالم، تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من 7 مرات في السنوات العشر الأخيرة، مرتفعاً بنسبة 747 في المئة بين عامي 2008 و2018. ونظراً لما تتميز به مملكة البحرين من بيئة استثمارية مواتية، فقد تمكن مجلس التنمية الاقتصادية من استقطاب 92 شركة جديدة في العام 2018، وهذا ما أسهم في خلق 4772 فرصة عمل جديدة".



الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية البحريني خالد الرميحي (مجلس التنمية البحريني) وتابع: "كما تعكس هذه الإنجازات الدور المحوري الذي لعبه مفهوم فريق البحرين الذي يجمع النظر بين القطاعين العام والخاص في توحيد الجهود والأولويات والخيارات الاستراتيجية تجاه استقطاب الاستثمارات النوعية إلى البحرين".
بين تدفق الإستثمار وببطء الإقتصاد العالمي

ولدى سؤاله عن توقعه لمزيد من تدفق الإستثمار الأجنبي، على الرغم من توقعات التباطؤ المخيمة على الاقتصاد العالمي، أجاب ان "التوقعات المبدئية تُشير إلى أن معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي على البحرين ستتواصل خلال الفترة المقبلة، بعدما رسخت البحرين مكانتها إقليمياً كملاد آمن للمستثمرين الباحثين عن فرص استثمارية جيدة، من خلال التزامها الواضح بتهيئة الظروف المناسبة لازدهار الأعمال ونموها، ويدعمها في ذلك تاريخ طويل من التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى امتلاكها رؤية اقتصادية مستقبلية متقدمة، واستثمارها المتواصل في التعليم والكوادر البشرية، بهدف جذب الاستثمارات إلى قطاعات مبتكرة ضمن خطط التنوع الاقتصادي واقتصاد المعرفة."

الركود يخيم على منطقة الخليج

من جهة أخرى، يُشير الرميحي الى أن الركود الإقتصادي الذي تمر به المنطقة هو تحدٍ للنهوض. ويقول: "كما أسلفنا، فإنه على الرغم مما شهدته دول المنطقة، ومن بينها البحرين، من تحديات اقتصادية في الآونة الأخيرة، فإن اتباع نهج فريق البحرين الذي يتسم بخلق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوحيد الخيارات الاستراتيجية ساهم في تعزيز الثقة بالإقتصاد البحريني وإمكاناته التنافسية، إلى جانب دعم الدول الخليجية الشقيقة، إضافة إلى ما يتميز به الإقتصاد البحريني من مرونة وتنوع وقدرة على جذب المزيد من الاستثمارات، وهو ما ساهم في مواصلة الإقتصاد المحلي مسيرته بروح إيجابية عالية على الرغم من الجو الإقتصادي العام في المنطقة."

وذكر الرميحي أن "استقطاب استثمارات قياسية إلى البحرين في السنوات الماضية مؤشر إيجابي على حجم الاهتمام المتزايد الذي يوليه المستثمرون من مختلف أنحاء العالم بالبحرين، باعتبارها البوابة المثلى للدخول إلى الإقتصاد الخليجي الذي يبلغ حجمه 1.5 تريليون دولار أميركي."

ولفت إلى أن "البحرين ما زالت تتمتع بقاعدة اقتصادية قوية مدعومة بمعدلات نمو تفوق المتوسط المتحقق في المنطقة، ونحن ندرك الحاجة الملحة لمعالجة الآثار المالية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، وكذلك التوقعات المتعلقة بإمكانية حدوث تباطؤ في النمو العالمي،" مشيراً إلى أنه "لذلك تواصل البحرين تنفيذ الخطط الاستراتيجية الرامية إلى تنويع الإقتصاد الوطني بما يضمن استدامة معدلات نموه. وهناك على سبيل المثال برنامج التوازن المالي الطويل الأجل الذي يستهدف التخلص نهائياً من عجز الموازنة بحلول 2022، وكذلك اتفاق الدعم المالي القصير الأمد الذي يساعد على تعزيز استقرار المالية العامة في البحرين بشكل مستدام."

التشريعات تحمي الإستثمارات

وعن التشريعات الجديدة التي يُمكن أن تساهم في جذب الإستثمار الأجنبي إلى البحرين، قال الرميحي: "أصبحت البحرين خلال مطلع العام الجاري أول دولة في العالم تسن تشريعاً يعتمد تداول المستندات الإلكترونية متوافقاً مع القانون النموذجي الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للتحكيم التجاري الدولي المعروف اختصاراً باسم الـ "أونسيترال". ويؤسس هذا التشريع لإطار قانوني حديث يساهم في تيسير التحول نحو الاقتصاد الرقمي. وتستهدف هذه الخطوة تعزيز البنية التشريعية في المملكة، وزيادة جاذبية الاقتصاد البحريني للاستثمارات الأجنبية، كما تأتي في إطار سلسلة من الإصلاحات التشريعية الشاملة الرامية إلى دعم الاقتصاد الرقمي في البحرين."



جانب من المرفأ المالي في البحرين (مجلس التنمية الاقتصادية البحريني)

وأضاف أن "ذلك يوفر لكل من قانون السجلات الإلكترونية القابلة للتداول وقانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية الصادرين حديثاً، مرونة وسرعة وأماناً ونطاقاً أكبر غير مسبوقين، ويدعمان سلسلة كاملة من خدمات التجارة الإلكترونية، بما في ذلك أكثر البيئات الداعمة للتكنولوجيا المالية، مثل تقنية سلاسل الكتل الرقمية، Block chain. كما تدعم تحقيق هذه الأهداف جهود فريق البحرين وهو المفهوم الذي يُجسد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويتجلى من خلال العمل على توحيد الجهود وتبني الخيارات الاستراتيجية المشتركة في جذب الاستثمارات من الشركات الدولية الرائدة إلى البحرين."

وقال "سبق ذلك إصدار بضعة قوانين لتهيئة البنية التشريعية في البحرين لجذب المزيد من الاستثمارات، وتتضمن هذه القوانين تشجيع وحماية المنافسة وإعادة التنظيم والإفلاس وقانون حماية البيانات الشخصية وقانون التأمين الصحي. وتعكس هذه القوانين الجهود التي بذلها فريق البحرين الحكومي بالتعاون مع الشركاء في القطاع الخاص."

التحول الرقمي يُحقق الأهداف الإستراتيجية

ولدى سؤاله عن جهود البحرين في مجال التحول الرقمي، أجاب الرميحي أن "مجلس التنمية الاقتصادية، بالتعاون مع شركاء من القطاعين الحكومي والخاص، بذل جهوداً لتعزيز التحول الرقمي في البحرين، وتوجت هذه الجهود أخيراً بفوز المجلس بجائزة التميز من الأمم المتحدة، لدوره في تعزيز الاستثمار في القطاعات التي ستساعد على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأشادت الجائزة بشراكة البحرين مع شركة أمازون ويب سيرفيسز التي ستطلق من البحرين أول مركز بيانات

من نوعه في الشرق الأوسط منتصف العام الحالي. وتعدّ تلك الجائزة دليلاً على نجاح البحرين في التحول إلى اقتصاد رقمي، مع قيام الشراكة مع أمازون ويب سيرفيسز بدور داعم للجهود المبذولة في تمكين النمو الاقتصادي على المدى الطويل وخلق فرص توظيف متميزة."

ولفت إلى أن "هذا التحول سيساهم في التوسع وتبني تكنولوجيا الحوسبة السحابية، موفرةً الفرصة للدول العربية ودول المنطقة لتطوير القطاعات النامية، وتحسين الإنتاجية، ودعم نمو الشركات الناشئة، حيث تُعدّ البحرين أول بلد يُقدم سياسة وطنية شاملة للحوسبة السحابية Cloud First ، التي حفّزت الهيئات الحكومية على الانتقال إلى استخدام هذه التقنية. كما أعلنت البحرين أخيراً عن قانون يُعدّ الأول من نوعه، يسمح للبلدان الأخرى بالعودة إلى قوانينها المعمول بها عند تخزين البيانات سحابياً في البحرين. لذلك فعندما تتواجد بياناتهم في البحرين، يمكنهم التعامل معها من الناحية القانونية كما لو أنها لا تزال تعمل في أراضيها. ورحبت حكومات عدة بهذه الخطوة. ووقّعت الكويت بالفعل على مذكرة تفاهم بهذا الخصوص."

إلى ذلك، تتطلع البحرين، كونها "بوابة إقتصادية واعدة"، إلى تقديم مزايا مهمة للمستثمرين، كما ترى أن السوق الخليجي الذي يصل حجمه الى 1.5 ترليون دولار من شأنه أن ينعش الإقتصاد الإقليمي. وصرح الرميحي أن "البحرين تتمتع بموقع جغرافي واستراتيجي يمكنها من خلاله تعزيز مركزها في أعمال إعادة الشحن (الترانزيت) البحري."

وأشار الرميحي إلى أن "المنامة تتيح الفرصة للأجانب لتملك الشركات العقارية في معظم القطاعات الاقتصادية بنسبة 100 في المئة. كما تُعدّ التكاليف المنخفضة واحدة من أهم المزايا في البحرين، إضافة إلى المزج بين الخصخصة والدعم في قطاع المرافق العامة الذي ينعكس مباشرةً انخفاضاً في أسعار الكهرباء والماء والغاز التي تُعدّ تنافسية بشكل كبير أيضاً. ويؤثر ذلك بدوره على أجور العاملين، بينما تُعدّ القوة العاملة في البحرين الأكثر تعليماً وخبرة، الأمر الذي يخفف على المستثمرين عبء استقطاب خبرات أجنبية."

<https://www.independentarabia.com/node/9671/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D9%87-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA>



رابعاً - الاقتصاد السوري:

15 - متوالية التسهيلات بدأت في المصرف العقاري..مصافحة جديدة مع الزبائن..



الخبير السوري:

يعكف المصرف العقاري حالياً على إعادة ترتيب " بيته الداخلي" ومعاودة المصافحة الجديدة مع زبائنه على قاعدة الثقة و أدبيات التعاطي المصرفي الاحترافي مع العملاء.

سلسلة تسهيلات متوالية بدأ يفرج عنها المصرف، بعد سياسة تسليفيّة متحفّظة طويلة سنوات الحرب على سورية، وهي سياسة موضوعيّة ومسوّغة في العرف المصرفي، الذي يتأثر ويكثرث كثيراً للمخاطر التي ترتبها التوترات الناتجة عن الظروف الساخنة.

وبالأمس أعلن المصرف عن قبول تعهد من المقترض بتسديد القسط المترتب عليه كاملاً إلى المصرف مباشرة بدل اقتطاعه من راتبه و عندها يتم توجيه كتاب إلى محاسب المقترض أو الكفيل بعدم اقتطاع القسط من راتبه إلا في حال طلب المصرف ذلك.

و إذا بلغ التأخر عن التسديد ثلاثة أقساط شهرية سيتم الطلب من محاسبي المقترضين أو الكفلاء بناء على تعهداتهم حسم القسط من رواتب المقترضين أو الكفلاء بشكل شهري وفقاً للأصول المتبعة.

ووفقاً لجريدة «الوطن» بين مدير عام المصرف العقاري د. مدين علي أن هذا التعميم يأتي ضمن توجهات المصرف بتوفير كل التسهيلات لمنح القروض وخاصة لجهة تأمين الكفيل، حيث يتحول الكفيل وفق هذا التعميم لكفيل ضامن بعد أن يقدم طالب القرض تعهداً باقتطاع قسط شهري من راتبه يوازي قيمة القسط الشهري للقرض الذي يرغب في الحصول عليه حتى ولو تجاوز نسبة 40 بالمئة من راتبه، وفي هذه الحال لن يكون هناك اقتطاع من راتب الكفيل ويبقى الكفيل كضامن ولا يتم التوجه لدخل الكفيل إلا في حال امتناع صاحب القرض عن التسديد لثلاثة أقساط متتالية.

وتوقع المدير أن يسهم ذلك بتعزيز حركة الطلب على القروض والتخفيف من الصعوبة في تأمين الكفيل كما هو حاصل مع الكثير من الراغبين في الحصول على قروض.

<http://syrianexpert.net/?p=40448>

16 - «محروقات»: توزيع مازوت التدفئة خلال آب والمخازين جيدة ... عودة مصفاة بانياس للعمل خلال أيام قليلة



ارامز محفوظ الخميس, 27-06-2019

علمت «الوطن» من مصدر في وزارة النفط والثروة المعدنية بأن عودة مصفاة بانياس إلى العمل سوف يكون خلال أيام قليلة، ريثما يتم الانتهاء من صيانة المرابط التي تعرضت للضرر إثر عمل إرهابي.

هذا وتوقفت مصفاة بانياس عن العمل أمس الأول بسبب نفاذ النفط الخام وعدم إمكانية ربط ناقلة النفط الخام التي وصلت مع خزانات المصفاة عقب الاعتداء الإرهابي الذي طال المرابط منذ أيام، مبيناً أن هذا التوقف مؤقت لحين عودة صيانة المرابط.

وبين المصدر أن ناقلة النفط الخام المحملة بمليون برميل جاهزة، وبعد الانتهاء من صيانة المرابط سيتم ربط وتفريغ حمولتها في خزانات المصفاة ومن ثم يتم البدء بتكرير النفط الخام وعودة المصفاة للعمل.

وأكد أنه لا نقص في المشتقات النفطية في السوق المحلية، وعند عودة المصفاة إلى العمل سيتم ضخ المزيد منها.

وكانت قد أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية عبر صفحتها على «فيسبوك» عن خروج عدد من خطوط «مرابط» النقل البحرية في بانياس، عن الخدمة بعد تعرضها لعملية تخريبية، ما تسبب بتسرب نفطي في منطقة المصب البحري.

وقالت الوزارة: تم الإعلان عن تسرب نفطي في منطقة المصب البحري في بانياس، فقامت ورشة الغطاسين التابعة للشركة السورية لنقل النفط، بالكشف تحت الماء على الخطوط البحرية للمرابط في منطقة التلوث، ليتبين وجود اعتداء على ستة خطوط عائدة للمرابط الثاني والثالث والرابع أدت إلى خروجها عن الخدمة.

وبينت الوزارة أن الاعتداء تم عبر زرع عبوات ناسفة على خطوط النقل الستة، ووصف وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم، ما حدث بالعمل الإرهابي، وتحدث عن أضرار في ثلاثة مرابط، يحوي كل منها خطي نقل للنفط الخام، من أصل سبعة مرابط عاملة في مصفاة بانياس.

وفي سياق متصل بالمازوت، صرّح مصدر في شركة «محروقات» لـ«الوطن» بأن توزيع مازوت التدفئة على المواطنين سوف يبدأ خلال شهر آب القادم، لافتاً إلى أن مازوت التدفئة متوافر، والمخازين جيدة ويتم توزيع المادة على كل محافظة حسب احتياجاتها.

وفي إطار ردّه على الشكاوي المتكررة من بعض أصحاب السرافيس عن عدم كفاية مخصصاتهم اليومية من مادة المازوت، أوضح المصدر أن مخصصات السرافيس في محافظة دمشق هي 30 لتراً يومياً وفي محافظة ريف دمشق هي 50 لتراً يومياً، وهذه الكميات تم تخصيصها بناء على دراسة تشمل المسافة التي يقطعها كل خط.

وبيّن أن الكمية المخصصة لدمشق أقل من الكمية المخصصة لريف دمشق لأن هناك خطوطاً بعيدة في ريف دمشق تحتاج إلى كمية 50 لتراً يومياً كخطوط النبك والقطيفة، لافتاً إلى أنه ليس هناك أي نية لإعادة توزيع خطوط السرافيس مجدداً على محطات الوقود، نافياً وجود أي ازدحام حالياً على محطات الوقود، مشيراً إلى أنه في بعض الأحيان يحصل ازدحام على محطة البرامكة.

وأشار المصدر إلى أن الإقبال على التزود بالمشتقات النفطية من المحطات الحكومية أكثر من محطات القطاع الخاص يعود إلى ثقة المواطن بالمحطات الحكومية وبسبب المصداقية، مبيّناً أن البنزين والمازوت الذي يوزع على المحطات الحكومية هو نفسه الذي يوزع على محطات القطاع الخاص ولا يختلف من حيث الجودة والنوعية ومصدر التوزيع واحد.

ونوه بأن مصدر التوزيع على المحطات الحكومية والخاصة هو إما من مصفاة بانياس وإما مصفاة حمص، موضحاً أنه ليس هناك طلبات توزيع مازوت ثابتة ويومية على الفعاليات الاقتصادية والمؤسسات الخدمية الحكومية، ويتم توزيع مادة المازوت عليهم بحسب حاجة هذه الفعاليات والمؤسسات. <http://alwatan.sy/archives/202869>

17 - أسرار الثروة وخفايا "مصادر رزق السوريين" ..مواجهة رقمية بين ذوي الدخل المحدود ورجال الـبزنس..

المصدر : الوطن 

واجه الاقتصاد السوري أنواعاً مختلفة من التحديات بعد ثماني سنوات من الحرب التي يمكن أن تُفضي إلى أزمات وكوارث كبرى، إذا لم تُعالج بشكل منهجيٍّ ومبرمج، ولعل أهم تلك التحديات، بل

التحدي الأخطر الذي يواجه الاقتصاد والمجتمع السوري حالياً، وفي مرحلة ما بعد الحرب، هو التفاوت الصارخ في توزيع الثروات والدخول.

هذا ما عبر عنه استاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور رسلان خضور في دراسة له نشرها مركز دمشق للأبحاث والدراسات منذ أيام، بعنوان «مشكلة توزيع الثروات والدخول: تحدّي يواجه الاقتصاد السوري.»

خضور بيّن أن التفاوت الكبير في التوزيع وعدم الإنصاف يعدّ واحداً من أهم الأسباب التي تجعل المواطنين أقل ثقة ببعضهم بعضاً، وأقل ثقة بالحكومة، وواحداً من معيقات النمو الاقتصادي، وإحدى قنوات إعادة بناء الثقة هي الإنصاف في التوزيع، منوهاً بأن الحرب والحصار والإجراءات القسرية أحادية الجانب أدت إلى تزايد نسبة الفقر وتراجع حجم الطبقة الوسطى في سورية، لكن ليست الحرب وحدها السبب في ذلك؛ بل يكمن السبب في التوزيع، وفي كيفية استخدام ما هو متاح من موارد.

تداعيات الحرب والسياسات الاقتصادية

إن الحرب وتداعياتها والسياسات الاقتصادية في مرحلة ما قبل الحرب أدت إلى زيادة حدة التفاوت، وتراجع العبء الضريبي إلى مستويات قياسية، بفعل التهرب الضريبي وانتشار اقتصاد الظلّ، وليتحمل أصحاب الرواتب والأجور عبئاً ضريبياً أعلى مقارنة بأشكال الدخول الأخرى، وتراجعت حصة الرواتب والأجور من الدخل القومي، لتصل إلى حدود 20 بالمئة، وهذه نسبة متدنية جداً.

وبحسب دراسة خضور، يترتب على زيادة حدة التفاوت في التوزيع مجموعة من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، منها أن استمرار التفاوت الحاد في التوزيع يشكل خطراً، ليس فقط على استقرار الاقتصاد الكلي، بل على النمو الاقتصادي، كما لا يؤدي النمو الاقتصادي المرتفع بالضرورة أو بشكل تلقائي إلى نتائج أفضل في التوزيع.

وأدت حدة الاستقطاب في التوزيع إلى تراجع حجم ودور الطبقة الوسطى، تحديداً في سنوات الحرب، كما تثبت الوقائع كافة أن للتفاوت الكبير في توزيع الثروات والدخول دوراً مهماً في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ورأى خضور أن هناك مجموعة من الإجراءات والسياسات على المستوى القصير، وعلى المستويين المتوسط والطويل يمكن أن تسهم في تخفيف حدة التفاوت في التوزيع، منها الإنصاف في إتاحة الفرص، عبر مجموعة إجراءات تتعلق بتحسين سبل العيش للشرائح الهشة والضعيفة اقتصادياً في المجتمع؛ ذلك بتعزيز الفرص الاقتصادية، ومساعدة الناس على خلق فرص العمل المباشرة، والمزيد من الإنصاف والمساواة في الحصول على الخدمات العامة.

هذا، ومن مهام السياسة العامة للدولة، ومن مهام الحكومة وواجباتها تأمين الفرص وسبل العيش للفئات المحرومة، وليس بالضرورة أن تقوم الحكومة بخلق فرص العمل بشكل مباشر، بل عن طريق برامج التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة والفقيرة، وبوساطة مساعدة الناس على خلق فرص عملهم، وتحفيزهم وتشجيعهم على العمل لحسابهم الخاص وإنشاء مشاريعهم الخاصة، وبوضع برامج التدريب والتأهيل على مهارات الأعمال، وبرامج التمويل الاجتماعي، والمساعدة في التمويل للمشاريع الصغيرة و المتناهية الصغر، وتوسيع إمكانيات الحصول على التمويل بشكل منصف، وهذا يتطلب زيادة الاستثمار في مشروعات البنية التحتية وتقليص القواعد التنظيمية المعيقة للاستثمار، وزيادة التحويلات التي تساعد الفقراء على توليد الدخل.

ومن السياسات أيضاً الطلب المحلي الذي يقود النمو، إذ يصعب أن يحافظ الاقتصاد السوري على توازنه، إلا إذا كان هناك طلب قادر على استيعاب السلع والخدمات المنتجة، وهذا يتطلب، بالدرجة الأولى، نمو الطلب المحلي، ونمو الطلب المحلي مرهون بالإنصاف في توزيع الثروات والدخول. وفي إجراءات الأمد القصير، اقترح خضور رفع الحد الأدنى للرواتب وللأجور، بحيث لا يقل عن 40 بالمئة من متوسط الأجور في كل القطاعات، وجعل التعويضات المختلفة للعاملين على أساس الراتب الحالي، وليس على أساس راتب 2013، أي إلغاء المادة رقم 7 من المرسوم التشريعي 38 لعام 2013، ورفع الحد الأدنى من الراتب المعفى من ضريبة الرواتب والأجور ليصبح 30 ألفاً، بالإضافة إلى رفع التعويض العائلي عن الأطفال ليصل عشرة أضعاف التعويض الحالي.

وفي الأمد المتوسط والطويل، اقترح خضور تصحيح هيكل سوق العمل، لناحية زيادة حصة العاملين بأجر من الدخل القومي، والعمل ضمن خطة طويلة الأمد لمدة عشر سنوات أو أكثر، يكون هدفها زيادة حصة دخول العمل (الرواتب والأجور) من الدخل القومي، لتصل ما بين 40 و50 بالمئة من الدخل القومي، عبر قنوات التوزيع الأولى للدخل، وعبر قنوات إعادة التوزيع.

إن رفاهية المجتمع السوري تتوقف على مستوى دخول العاملين بأجر في المقام الأول، كون العاملين بأجر يشكلون الغالبية العظمى من أفراد المجتمع السوري 67 بالمئة، وبالتالي فإن تنمية هذه الدخل يفترض أن يكون الإسهام الجوهري للسياسات الاقتصادية في السنوات القادمة.

رفع الأجور والأسعار

لفت خضور إلى أن وسطي الرواتب والأجور في القطاع الحكومي والقطاع العام الاقتصادي يقدر بحدود 40 – 45 ألف ليرة شهرياً، ويبلغ الواسطي في القطاع الخاص بحدود 65 – 70 ألف ليرة شهرياً، مبيناً أن هناك تراجعاً مريعاً في الدخل الحقيقية لأصحاب الرواتب والأجور منذ العام 2011،

بالمقابل هناك زيادة حقيقية في دخول الملكية وفي الأرباح الحقيقية، إذ تبلغ نسبة العاملين بأجر من إجمالي عدد المشتغلين 66.5 بالمئة، ونسبة أصحاب الأعمال 3.7 بالمئة ونسبة العاملين لحسابهم الخاص 29.8 بالمئة، أي أنّ العاملين بأجر يشكلون الغالبية العظمى ممن يُعوّل عليهم شراء السلع والخدمات المُنتجة.

وتشكل الأجور في قطاع الأعمال العام (المؤسسات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي) بحدود 4 بالمئة وسطيّاً من إجمالي بنود الإنفاق الجاري، وتبلغ هذه النسبة في قطاع الأعمال الخاص بحدود 10 بالمئة فقط.

قد يتسبب رفع الأجور في زيادة التكاليف، وبالتالي ارتفاع الأسعار، هذا صحيح ولكن الأجور لا تشكل حالياً سوى 20 بالمئة من تكاليف السلع والخدمات المنتجة على أبعد تقدير، وسعر أي منتج لا يتضمن الأجور فقط، لذلك حتى إذا زادت الأجور 50 بالمئة، فهذا يعني أن الأسعار يمكن أن ترتفع بمقدار 10 بالمئة فقط، هذا يعني سيبقى فائض لدى العاملين بأجر للإنفاق على السلع والخدمات، وهذه الزيادة في الإنفاق هي، التي تنشط عملية الإنتاج ويمكن أن تخلق وظائف جديدة وتزيد معدلات النمو. اقتصاد الظل

كان حجم اقتصاد الظل في سورية، وسطيّاً، قبل الحرب بحدود 19.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2007، بحسب دراسة للبنك الدولي نُشرت عام 2010، إلا أنه وصل إلى أرقامٍ قياسية في ظل الحرب، ورغم صعوبة تقديره، وبخاصّة في ظل الحروب.

حاول خضور تقدير حجم اقتصاد الظل في العام 2016 بطريقة مبسطة تعتمد على مؤشر واحد، هو التهرب الضريبي، كإحدى الطرائق المعتمدة في تقدير حجم اقتصاد الظل، آخذين بالحسبان حجم الاقتصاد السوري المقدر في ذلك العام، والفارق بين ما يجب أن يدفع من ضرائب وما دفع فعلاً في ذلك العام، فتبين أن حجم اقتصاد الظل بأشكاله الثلاثة، يبلغ بحدود 78 بالمئة من حجم الاقتصاد السوري في عام 2016.

طبعاً هذه تقديرات أولية، لكنها تبقى نسبة مرتفعة جداً، وهي أحد أسباب تفاقم حدة التفاوت في التوزيع في العقد المنصرم. <http://syrianexpert.net/?p=39987>

18 - زواج اقتصادي وطلاق سياسي!؟



المصدر - تشرين

تخطط الإدارة الأمريكية لعقد قمة اقتصادية في العاصمة البحرينية (المنامة) في تاريخ 26-2019/6/27, وسيحضر القمة وزراء المالية والفعاليات الاقتصادية ورجال الأعمال والخبراء الاقتصاديون والمستثمرون وغيرهم، وتحت شعار (السلام من أجل الازدهار!؟), وقد تم اختيار البحرين بسبب علاقاتها الجيدة التي تربطها ولاسيما في السنوات الأخيرة مع الكيان الصهيوني وبعد أن حصلت على الموافقة السعودية, وستكون جلسات القمة على شكل ورشات عمل اقتصادية وتأتي خصوصيتها الاقتصادية من أنها تأتي بعد إلغاء وكالة «غوٲ» وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من قبل الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني والمعترف بها دولياً, وترافق هذا مع الاستغناء عن (الأونروا) واللجوء إلى تنفيذ برامج اقتصادية من قبل منظمات غير حكومية أي تحقيق (الزواج الاقتصادي والطلاق السياسي), وهنا تكمن المصلحة الصهيونية، وهذه تعد اقتصادياً بمنزلة الخطوة الأولى لتطبيق «صفقة القرن», ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية أكدت أن (عقد القمة في العاصمة البحرينية المنامة يمثل الجزء الاقتصادي من الخطة الأمريكية للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين), وكذلك بدأت تتسرب معلومات بأن هدف القمة هو ضم «إسرائيل» المستوطنات في القدس وغور الأردن وثلاثي الضفة مقابل منح 30/ مليار دولار لدولة فلسطين التي يجب أن تتخلى عن القدس وقبول التوسع الاستيطاني الصهيوني وإسقاط حق العودة... الخ, ومن هنا نفهم رفض السلطة الفلسطينية حضور قمة المنامة!؟, ورغم الاحتلال الإسرائيلي وسرقة الأرض والأموال الفلسطينية، فإن أمريكا تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين من خلال ضخ استثمارات في الضفة وغزة وتحديداً في 4/ مجالات استثمارية وهي (البنية التحتية والصناعة والتمكين والاستثمار) تضاف إليها الدعوة لإصلاح الإدارة الحكومية الفلسطينية وتحسين البيئة الجاذبة للاستثمارات وتطبيق الحوكمة الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز النمو الاقتصادي, ولكن عملياً فإن هدفهم تكوين شرق أوسط جديد والاستحواذ على الصناديق السيادية الخليجية وهي بحدود /تريليون دولار/ وتحويلها كقوى دافعة لتنشيط الدورة الاقتصادية الصهيون-أمريكية!؟, وأعتقد أنه سيتم في القمة إغراء بعض الشخصيات والفعاليات الاقتصادية الفلسطينية بحضورها مثل (محمد دحلان) رئيس التيار الإصلاحي الديمقراطي الفلسطيني الذي أسسه سنة 2016 في قطاع غزة وبعض الفعاليات الاقتصادية والمستثمرين الفلسطينيين في الخارج, وتؤكد بعض المعلومات أنه ستم دعوة الكيان الصهيوني ممثلاً

بوزير المالية الصهيوني وبعض الاقتصاديين والصحفيين الصهاينة وأنهم سيشاركون في ورشات العمل التي ستعقد في القمة، ولاسيما أنه يمثل الجانب الأمريكي وزير الخزانة المتصهين (ستيفين مناوشين) و(كوشنير) صهر الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) وهو مؤسس «صفقة القرن» مع ولي العهد السعودي (محمد بن سلمان)، والسؤال: هل تعقد القمة أم لا؟! وهل يستمر التوسع الصهيوي-أمريكي على حساب الأمة العربية.. أم إن للشرفاء العرب أو ماتبقى منهم كلمة وفعالاً آخر ولاسيما مع ازدياد قوة محور المقاومة .. وكل شهر رمضان وأنتم بخير؟!!

<http://syrianexpert.net/?p=40021>

19 - الحكومة تبدأ رحلة إنعاش متكاملة لمصانع ” الأمن الغذائي السوري“..ورئيس مجلس الوزراء يطرح ثنائية ” الاقتصاد والمواطن“ للتنفيذ السريع...



الخبير السوري:

شرعت الحكومة السورية بترسيخ أدوات استثمار جديدة للخصوصيات الإنتاجية والميزات النسبية والمطلقة التي تزخر بها الجغرافيا السورية في المضمارين الزراعي والصناعي تحت عنوان التصنيع الزراعي، أو ما يعرف في أدبيات الاقتصاد بـ ” تحويل التراب إلى نفود.“

ورسم المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء، خلال ترؤسه اليوم اجتماعاً في وزارة الصناعة خصص لاستنهاض إمكانات وطاقت المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، خارطة طريق جديدة لإعادة إنعاش قطاع الصناعات الغذائية في سورية، كحامل أهم للأمن الغذائي و كأحد أدوات صمود المواطن السوري في مواجهة الحصار والحرب الاقتصادية.

معتبراً أن الاقتصاد والمواطن هما بوصلة التوجّه الجديد لإدارة القطاع الصناعي عموماً والغذائي بشكل خاص، من مرحلة المنتج الزراعي مروراً بكل مراحل التصنيع ثم التسويق الذكي الاحترافي للوصول إلى المواطن و إتاحة السلعة أمامه بأرخص الأسعار.

وكلف رئيس مجلس الوزراء كادر المؤسسة العامة للصناعات الغذائية كمؤسسة قائدة للقطاع الغذائي بشقيه العام والخاص، إعداد خارطة متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي الحقيقي.

ومنح الفريق مهلة 21 يوماً لإعداد ملف متكامل يتضمن كافة المشكلات والرؤى لإعادة صياغة شكل أداء جديد لأداء قطاع التصنيع الغذائي عموماً.

و إعادة دراسة واقع كافة شركات القطاع العام الغذائي، مع مقترحات وبدائل واضحة لكل حالة، من الشركات الخاسرة والميؤوس منها، إلى الأخرى الخاسرة التي تمتلك مقومات البقاء والانتقال إلى الربح، وصولاً إلى الشركات الربحة لتعظيم أرباحها، والوصول في المحصلة إلى منتج مسوّق ورائج ومنافس.. لافتاً إلى التوجّه نحو تمكين معامل القطاع العام لتكون منافسة ونموذجية.

كما تم تكليف المؤسسة العامة للصناعات الغذائية إيجاد آليات تنظيمية توضح طرق التشاركية بشكل مبسط يسهل التعامل معه مع كافة الشركات والأنشطة التي ترى ضرورة طرحها على التشاركية، إضافة إلى وضع سياسات صناعية بالتنسيق مع غرف الصناعة تمكن من إيجاد فرص استثمارية نوعية تحقق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.

وأشار المهندس خميس إلى ضرورة إعادة النظر بالأنشطة الصناعية ذات البعد الاستراتيجي وترتيبها في الاستثمار حسب أولويات تحقيقها للقيمة المضافة وحاجة السوق لها خاصة الأنشطة الصناعية المرتبطة بإعادة الإعمار وتوزعها مناطقياً بما يحقق تنمية صناعية جغرافية متوازنة ومنحها ميزة تفضيلية عن باقي الأنشطة الصناعية.

وحملّ رئيس مجلس الوزراء مجالس إدارات المؤسسات الصناعية، مسؤولية تجاوز العقبات التنظيمية والقانونية، و اتخاذ قرارات مؤثرة ودافعة لسيرورة عمل الشركات، ثم إعداد المقترحات لتعديل التشريعات التي قد تعيق العملية الإنتاجية والتسويقية.

من جانبه أبدى الدكتور عاطف النداف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، استعداد المؤسسة السورية للتجارة لتكون ” وكيل بيع شامل” لكل منتجات القطاع العام الغذائية.

وطرح الدكتور سامر الخليل وزير الاقتصاد جملة أفكار في سياق التشاركية والتكامل بين الوزارات للنهوض بواقع التصنيع الغذائي، وفي الاتجاه ذاته جاء طرح وزير الصناعة، فيما لفت الدكتور قيس خضر الأمين العام لمجلس الوزراء إلى ضرورة إعداد خطة ممنهجة تضمن إعادة تصويب دقيقة وفعالة لأداء هذا القطاع.

وفي الاتجاه ذاته جاء طرح رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الذي بيّن أن القطاع يحتضن فرص تشاركية مثمرة.

<http://syrianexpert.net/?p=39939>



خامساً - أخبار اقتصادية قصيرة:

1 - المدير الإقليمي «لصندوق السكان»: سيطرة الدولة على معظم أراضيها سهل تقديم الخدمات

للسوريين



إمحمد منار حميجو الخميس, 20-06-2019

اعتبر المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية لؤي شبانة أن سيطرة الدولة على معظم الأراضي السورية سهل كثيراً تقديم الخدمات إلى السوريين.

وحضر عدد من أعضاء مجلس الشعب بمشاركة مراقب المجلس سناء أبو زيد، ورشة عمل بالتعاون بين الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان بعنوان «المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مضي 25 عاماً على مؤتمر القاهرة». وعلى هامش الورشة أشار شبانة لـ«الوطن» إلى أن الصندوق بدأ يغير من إستراتيجيته نتيجة سيطرة الدولة على مساحات أوسع، كاشفاً أن هناك مناقشات مع الحكومة للتفكير فيما بعد الحرب، للموازنة بين التدخل الإنساني والتنمية.

<http://alwatan.sy/archives/202055>

2 - روسيا والصين تتخيلان عن الدولار في تبادلاتهما التجارية

موسكو-سانا 28-06-2019

وقعت روسيا والصين اتفاقاً يقضي باستخدام البلدين عملتيهما في التبادل التجاري بدلاً من الدولار. وذكرت صحيفة إزفستيا الروسية اليوم أن اتفاقية استخدام العملات المحلية بدلاً من الدولار وقعها أنتون سيلوانوف النائب الأول لرئيس الحكومة الروسية وزير المالية وإي غان حاكم البنك الشعبي الصيني في الخامس من الشهر الجاري.

وذكرت الصحيفة نقلاً عن سيرغي ستورتشاك نائب وزير المالية الروسي أن توقيع الاتفاقية تم بهدف تطوير تسوية المدفوعات الناجمة عن المبادلات التجارية مع شركاء روسيا الاقتصاديين بالعملات المحلية وتعزيز الأمن الاقتصادي لروسيا.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعلن خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الصيني شي جين بينغ في موسكو في الخامس من الشهر الجاري أن الطرفين الروسي والصيني وقعا حزمة واسعة من الاتفاقات على رأسها الإعلان المشترك عن تطوير علاقات الشراكة الكاملة والتعاون الاستراتيجي.

وأعلنت وزارة التجارة الصينية في نيسان من العام الماضي أن حجم التجارة المتوقع بين الصين

وروسيا قد يصل إلى 100 مليار دولار وربما يتخطى هذا الرقم. <https://sana.sy/?p=969686>.

3 - Syria participates in Algiers International Fair

20 June ،2019

Algiers, SANA – Syria participates Algiers International Fair held in the Algerian capital city under the title “Algeria Economic Diversity, Opportunities for Expected Partnership,” along with many states, the most prominent of which China, Cuba, Brazil, Indonesia and Germany.

During the opening of the 52nd session of the Fair, the Algerian Interim President Abdelkader Bensaleh visited the Syrian pavilion and other pavilions and the participating foreign companies.

He affirmed Algeria’s willingness to enhance cooperation with the economic institutions of different states and to expand the spheres of partnerships with them.

500 local and foreign companies and institutions from 15 states participate in the Fair which will last till June 23rd.

Economic activities and events will be held in framework of the Fair, in addition to holding many media symposiums.

The pavilions of the Fair expand over an area estimated at 22,046 square meters, of which 19,880 square meters are assigned for the Algerian exhibitors, and 2,090 square meters for the foreign exhibitors. Ruaa al-Jazaeri

<https://sana.sy/en/?p=167997>

4 - Qarfoul: High USD exchange rate a result of systematic campaign to weaken Syrian Pound

20 June ،2019

Damascus, SANA – Governor of the Central Bank of Syria (CBS) Hazem Qarfoul affirmed that the reason behind the rise in the exchange rate of the USD comes within a systematic campaign to weaken the Syrian Pound (SP) and the economy and to destabilize the confidence in the CBS and its measures.

In a telephone call with Syrian al-Ikhbaria TV on Wednesday, Qarfoul said that the campaign is accompanied with the US sanction law “Caesar” which was imposed on Syria.

He expressed regret that some parties are intentionally or unintentionally serving the economic war waged against Syria.

“The main compass for the Central Bank of Syria is the interests of citizens, the Bank’s treasury, the national economy and the keenness on the national industry.

He noted that the CBS is not concerned with the lure game played by some electronic websites and social networking websites and some media outlets to push the CBS to raise the exchange rate and to push it to high levels.

He added that priority is given in the first place for the livelihood of citizens, the national economy, in addition to reducing the costs. Ruaa al-Jazaeri

<https://sana.sy/en/?p=168007>

5 - Syria’s participation in St. Petersburg Forum an opportunity for enhancing cooperation with different states

Al-Moallem starts visit to Pyongyang at invitation of his counterpart Ri Yong Ho

21 June ,2019

Moscow, SANA- Minister of Economy and Foreign Trade Mohammad Samer al-Khalil affirmed that St. Petersburg International Economic Forum (SPIEF) held in Russia will be a significant opportunity for meeting officials and businessmen from more than 140 states to discuss various significant spheres of enhancing joint cooperation with these states.

In a statement on sidelines of his participation in the Forum, Minister al-Khalil said “Syria as usual participates in activities of the 23rd session of the Forum through a governmental delegation, in addition to a delegation of businessmen.”

He indicated that over the past years, the Forum has been one of the most important platforms of economic dialogue on the global level to discuss the most important issues facing the international economy on the trade and investment levels.

The Forum started activities on Thursday in the Russian City of St. Petersburg in presence of Russian President Vladimir Putin and Chinese President Xi Jinping and the UN Secretary-General Antonio Guterres, in addition to a number of presidents, prime

ministers, ministers, ambassadors and a large number of representatives of Russian and foreign companies. Ruaa al-Jazaeri

<https://sana.sy/en/?p=167121>

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير